

2009 / ⁻29 - / 28

ملحوظة

هذه ورقة للنقاش، ولا معنى لها ان لم تكن كذلك. وهو ما يحكم اسلوبها. والهدف منها هو ترسيخ القناعة بان دراسة ظاهرة الفقر ومكافحتها من خلال سياسات واجراءات مناسبة، تتطلب استخداما اصيلا لجملة المعارف والمهارات المتراكمة في هذا المجال، بما فيها الاستخدام المتزامن والتكاملي لحزمة من اساليب القياس التي تغطي الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة المركبة، والتي تسمح بتحقيق الاهداف المعرفية والعملية المتعددة بدورها. كما انها تعتمد اسلوبا يكثر من نقد ومساءلة المقاربات والاساليب المعتمدة حاليا في هذا المجال، خصوصا في البلدان العربية، من اجل اظهار ان المعرفة المتولدة عن اعتماد اسلوب وحيد في دراسة الفقر، والفائدة العملية في رسم السياسات الناجمة عن ذلك، تبقى غير كافية من اجل بلوغ افضل النتائج الممكنة، وهو ما يؤمل تحقيقه في حال اعتماد مقاربة اكثر مرونة وشمولا.

مقدمة: هل تعريف الفقر ضروري؟

ربما استهلكنا أنفسنا في الاهتمام بتفاصيل دراسة الفقر وقياسه واغفلنا – الى حد ما – الاساسيات والقصد من وراء ذلك. لكن الوسيلة اصبحت بأهمية الغاية ان لم تكن اهم منها عمليا. فهل بات علينا ان نلجأ الى لحظة قطع معرفي مع ممارساتنا ومعارفنا في هذا المضمار، فننظر الى ما نستهلكه من مفاهيم وادوات بحث ومصطلحات، نظرة نقدية لا نتمكن نقدر عليها الا اذا اتخذنا مسافة كافية عن افكارنا وتصوراتنا البديهية التي ننساق خلفها بحكم الاعتياد، مدفوعين بمبدأ المنفعة والبراغماتية والركون او الاحتماء بالسمعة العلمية المعولمة للمؤسسات الدولية النافذة الى وضبت كل شيء بعناية، خصيصا من اجل استهلاكنا السهل!؟

لننظر في المضمون الفعلي لممارساتنا البحثية التي نبني عليها السياسات والتدخلات. ونبدأ بسؤال بديهي: كيف نحدد الفقراء، او نتعرف اليهم؟ وفيما يلي تحديان من بين عدد كبير من التحديات المحتملة والموجودة فعليا. ويدل هذان التحديان على اتجاهين متقابلين، والقصد هو تظهير الخلاف والتباعد بدءا من ابسط الامور ومن المنطقات.

■ التحديد الاول: الفقراء هم السكان الذين يعيشون دون خط الفقر.

■ التحديد الثاني: الفقراء هم السكان الذين يعيشون في مستوى وظروف معيشة دون ما هو متعارف عليه اجتماعيا في مجتمع ما، بصفته الحد الأدنى للحياة اللائقة المقبولة اجتماعيا وانسانيا.

إن اختيار تعريف الفقر الذي يستخدم للتعرف الى مجموعة السكان الفقراء هو امر جوهري وحاسم، ويجب ان يتم في مرحلة تسبق اختيار اسلوب القياس وعملية القياس نفسها. وإلا كيف نقيس ظاهرة لم نعرفها او لم نحددها بشكل مناسب؟

من هنا ضرورة العودة الى الاساسيات، والبدء من تعريف الفقر نفسه.

ان كثرة الكتابات في موضوع الفقر ومؤشراته، هي سبب اضافي لكي يقوم الباحث المعني بتوضيح قصده. فالكثرة هنا سبب للارتباك، ومن الضروري ان يحدد المتناقشون اختياراتهم الاساسية ومنطقاتهم بالنسبة لتعريف الفقر تلافيا لأي التباس.

من ناحية ثانية، فإن المسألة لسيت ذات طبيعة معرفية ومنهجية فحسب، بل لها طابع عملي ايضا، لاسيما من وجهة نظر المتدخلين في العمل التنموي من مواقع مختلفة. فالتعريف والمقاربة المختاران، لهما ارتباط مباشر بالسياسات والتدخلات الممكنة، ذلك ان لدراسة ظاهرة الفقر – او اي مشكلة اجتماعية مهما كانت تسميتها – سببا رئيسيا هو التدخل لمعالجتها.

من جهة ثالثة، وعلى الرغم من وجود كتابات ومعارف كثيرة في موضوع الفقر، الا انها موجودة في المكتبات، والمكاتب، وعلى شبكة الانترنت، وفي عقول عدد غير كبير من الافراد. إن وجودها الحقيقي هذا لا يعني ان المعرفة متصلة بصانعي السياسات المعنيين في بلداننا، ولا بجمهور الباحثين والمتدخلين الواسع، ولا ان هؤلاء جعلوا من هذه المعلومات معرفة تستخدم في التخطيط والعمل. وهذا سبب اضافي للبدء من النقطة الاساس: من تعريف الفقر، او ما نقصده بالفقر، قبل البدء بالبحث في طرق القياس والمؤشرات والحساب. وعكس ذلك يكون كمن يضع العربة امام الحصان، والوسيلة قبل الغاية، والشجرة قبل الغابة.

في تعريف الفقر: بداية.

اولاً، نشير الى أن شيوع استخدام هذا المفهوم (الفقر) في الادبيات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المعاصرة، لا يتطابق بالكامل مع النظرة السابقة الى ظاهرة الحرمان في المجتمعات التقليدية، او في العقود التي سبقت الانفجار المدوي لنماذج التنمية المختلفة في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وبهذا المعنى فهو مفهوم جديد.

ثانياً، ان تعبير الفقر شائع في الاستخدام اليومي بين الناس، ويجري تحميله مضامين مختلفة، منطبعة بالتكوين التاريخي الثقافي والاجتماعي، كما بالخصائص الاقتصادية للمجتمع المعين، بالاضافة الى كونه يحمل موضوعياً مضمونا مستقى من معايير كونية انسانية الطابع.

وفي الممارسة العملية للنشاط المعرفي، ولا سيما المخصص منه لكي يتحول الى سياسات او محفزات للعمل الاجتماعي ونشاط الناس، لا يمكن التخلص بالكامل من الالتباس الكامن بين التحديد النظري الدقيق لمفهوم الفقر (اذا امكن ايجاد مثل هذا التحديد بشكل مرض)، وبين الفهم الشائع او الشعبي لهذا التعبير. وفي وعي هذا الالتباس الموضوعي يكمن احد المداخل التي تساعد على تجنب بعض سوء التفاهم المحتمل في تقييم هذه الظاهرة ودراساتها وقياسها. على هذا الاساس يجب التمييز بين الفقر من حيث هو مفهوم وبين الفقر من حيث تعبير شائع في الخطاب الشعبي العام. وثمة اختلاف هام بين الاثنين.

فالفقر من حيث هو تعبير شعبي، هو تصور اجتماعي-ثقافي متحرك وخاص عن حال اجتماعية فردية او جماعية، يغلب فيه:

- المتعين على المجرّد؛
- والمحسوس على المعقول؛
- والكيف على الكم؛
- والوصف على القياس.

والفقر من حيث هو مفهوم هو مقولة اقتصادية او اجتماعية او تنموية، اصطلاحية، تجري محاولات قياسها باكبر قدر من الدقة بحيث تقترب تعبيراتها من الفهم الشائع، ولكن دون ان تتطابق معه. ويغلب فيه:

- المجرّد على المتعين،
- والمعقول على المحسوس،
- والكم على الكيف،
- والقياس على الوصف.

ان نقطة الانطلاق في الفهم الشائع للفقر هو الفقراء انفسهم. من وصف معاشهم يشق الناس تعريفهم "للفقر".

في المقاربة الاخرى، الاولوية للقياس الذي يستخدم في تحديد الفئات المستهدفة. ونقطة الانطلاق هي التعريف المعقول، والفقير هو من ينطبق عليه هذا التعريف، أي هو من يعيش تحت خط الفقر.

لا ندعي ان هناك تنافراً او تناقضاً مطلقاً بين المقاربتين. ولكن ثمة اختلاف لا يمكن اخفاؤه عندما يسود التطرف الاقتصادي من جهة، او الثقافي من جهة اخرى. وما المقاربات التنموية التي تتبنى تعريفاً واسعاً لظاهرة الفقر يتجاوز مفهوم الاستمرار البيولوجي والحاجات الاساسية، والتي تستند في تحديدها لظاهرة الفقر

الى مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ، (ما هذه المقاربات) سوى اعتراف بواقع هذا الاختلاف المشار اليه، وسعي الى تجاوزه ايجابا من خلال التقريب بين ما هو معاش وبين ما هو تجريد نظري وقياس علمي. ونحن نتبنى هذا النوع من المقاربات التنموية التي تعرف الفقر من خلال مجموعة واسعة من المؤشرات، مع التركيز على اساليب القياس.

تعدد المقاربات في تعريف الفقر

يعد مصطلح الفقر نفسه اكثر المصطلحات استخداما في التعبير عن ظاهرة الفقر نفسها. وهو يعتبر بمثابة تعبير مباشر عن ماهيتها. لكن ذلك لم يمنع من تطور مفاهيم ومصطلحات اخرى يتوسع استخدامها بإضطراد، وتعبير عن عدم اقتناع الباحثين والناشطين بأن مصطلح الفقر وحده كاف للتعبير عن المشكلة او الظاهرة بمختلف ابعادها ودينامياتها.

وفي اعتقادنا انه يجب ان نقيم تمييزا واضحا بين الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية تاريخية، وبين الفقر بصفته مصطلحا ومفهوما يحاول ان يعبر ان هذه الظاهرة. وبصفته تجريدا وتنظيرا، فإن مفهوم الفقر – مثل اي مفهوم آخر – لا يمكنه اختزال الظاهرة ولا حتى التعبير عن كل ابعادها، فهذا امر مستحيل. لذلك فإن المفهوم الناجح والمفيد هو ذاك الذي يستطيع ان يعبر عن الجوانب الجوهرية او الاكثر اهمية في الظاهرة المعنية لا أكثر، وبالتالي يجب أن يستخدم بشكل تحليل ونقدي، ومن ضمن حزمة من المفاهيم والادوات المعرفية والتحليلية المتكاملة.

هذه بديهيات في العلوم الانسانية. ولم يكن من داع لذكرها لولا ان جانبا من المشاكل المعرفية والعملية فيما يتعلق بدراسة الفقر في بلداننا، ينتج عن عدم لحظها. ويصبح هذا الخلل اكثر تأثيرا، عندما يتعرض المفهوم نفسه الى تشويه اضافي اثناء استخدامه العملي، وهو في اعتقادنا ما حصل مع مفهوم الفقر نفسه. إن لكل مفهوم - بصفته هذه - دورة حياة خاصة به. فهو وإن تشكل في الأصل بطريقة تلحظ تعدد الابعاد والحركية الداخلية للظاهرة، الا انه معرض اثناء الاستخدام العملي للتشويه حيث تتضخم عادة اهمية احد مكوناته، فيما تتآكل اهمية مكونات اخرى، وتصبح ثانوية، ثم تكاد تهمل في مرحلة لاحقة. وعلى هذا الاساس يفقد الباحثون والمعنيون اقتناعهم بشمولية المفهوم وجدواه، ويبدؤون البحث عن مفاهيم جديدة مكمله او بديلة.

لقد تعرض مفهوم الفقر في اعتقادنا الى تشويهين اساسيين في الممارسة.

اولا، التشويه الاختزالي: ويتمثل في اختزال مفهوم الفقر في احد ابعاده دون غيرها في مسار تصاعدي. ان الاطار المرجعي في تعريف الفقر بما هو ظاهرة اجتماعية وتاريخية (بمعنى ما) هو التوضع او القدرة على العيش في مستوى لائق ومقبول اجتماعيا. وقد ارتبط ذلك دائما بفكرة تلبية الحاجات الاساسية، المادية بشكل خاص. وفي اعتقادنا ان هذا الامر لا يزال صالحا كأساس ونقطة انطلاق. ويحصل الخلل في الممارسة عندما يتحول الاساس ونقطة الانطلاق الى كل شيء، ونغفل العناصر والعوامل الاخرى التي تصنع كلها الظاهرة.

يقول آدم سميث: "... لا افهم بالضروريات السلع التي لا غنى عنها للحفاظ على الحياة وحسب، بل كل ما تعتبر اعراف وعادات البلد عدم توفره امرا غير لائق بالنسبة لأي شخص مهما تدنت مرتبه الاجتماعية...". إن هذا التحديد يجمع ضمن الضروريات ما له طبيعة مادية وغير مادية، ويحمل بعدا قيميا اخلاقيا واضحا، ويجعل مرجعية ذلك هو القدرة على المشاركة والاندماج الاجتماعي بحدوده الدنيا.

فما الذي حصل لهذا التعريف للضروريات في الممارسة العملية المعاصرة لقياس الفقر؟

ان القياسات الاكثر اعتمادا حاليا، تحدد الضروريات ضمن اضيق نطاق ممكن من الاحتياجات المادية حصرا (وهذا هو اساس سلة السلع والخدمات التي تدخل في حساب خط الفقر)، ثم تعتمد اساسا لحساب خط الفقر الحاجات الغذائية بمعناها الاكثر تقييدا وضيقا والتي تحيل الانسان الى آلة بيولوجية مستهلكة للطاقة التي تحصل عليها من خلال الغذاء (هذا هو اساس حساب كمية السرعات الحرارية الضرورية لإعادة انتاج الطاقة اللازمة للبقاء الجسدي على قيد الحياة والذي هو القاعدة الاساس في حساب خط الفقر والقياسات المتفرعة عنه).

فهل من اختزال اكثر من ذلك بعد؟ وهل هناك ما يجمع بين هذا القياس وما يتضمنه من تعريف للفقر، وبين تعريف آدم سميث المبني على اساس فكرة ضروريات الحياة؟

ثانيا، التشوه السكوني (الستاتيكي): وقد تمثل هذا التشوه في كون القياسات الاكثر رواجاً لظاهرة الفقر تتعامل معه باعتباره وضعية قائمة في لحظة معينة، ولا تلتقط دينامياته الداخلية وترابطاته. ولا يدعى القياس خلاف ذلك، لذلك فإن دراسة الفقر غالبا ما تبدأ بقياس خط الفقر، ثم رسم ملامح الفقراء، وخارطة انتشارهم الجغرافي، ومتلازمات الفقر واسبابه. اما تطور الفقر فهو يتم بالدرجة الاولى من خلال دراسة تطور نسب الفقر (والفجوة والشدة) في تواريخ مختلفة، ومقارنة النتائج. اي انها مقارنة عدة صور ساكنة في تواريخ مختلفة، اكثر منها رسدا لدينامية الفقر. ويبدو ذلك ايضا غير كاف. فالمقارنات الزمنية تفترض ان القياسات المختلفة تعتمد التفاصيل نفسها في القياس (التعريفات، المكونات، المتغيرات... الخ)، والا لا يكون القياس ممكنا من الناحية الاحصائية العلمية. في المقابل فإن الواقع متغير باستمرار، فإن الالتزام الصارم بالاتساق الاحصائي تفترض التضحية باتساق القياس مع الواقع (اي اتساق قياس الفقر مع ظاهرة الفقر) نظرا لأن الواقع متحرك باستمرار. والعكس صحيح، فإن القياس المتحرك لظاهرة الفقر بموازاة الواقع المتحرك، يعني التضحية بالقدرة على المقارنة الاحصائية الدقيقة. وهذه اشكالية تزداد حدة في الممارسة العملية، عندما يشكل خط الفقر وحده المكون الطاعي في دراسة الفقر، مع ابقاء المكونات الاخرى التحليلية في مصاف ثانوي.

هذان التشوهان قادا الى جملة من الاجتهادات والاقتراحات، نشير الى ثلاثة منها في ما يلي.

الفقر واللامساواة: من الفقر المطلق الى الفقر النسبي

أول خروج فعلي على التعريف الضيق للفقر وقياسه التقليدي من خلال خط الفقر النقدي المطلق تم في الدول الصناعية التي اعتمدت مفهوما نسبيا للفقر يستند الى توزيع الثروة واللامساواة بدل مفهوم الفقر المطلق الذي يحدد الفقر نسبة الى تلبية كمية مطلقة - ثابتة من الاحتياجات المادية الغذائية وغير الغذائية. وكما تم تحديد خط الفقر المطلق بصفته المقابل النقدي لتلبية هذه الاحتياجات الثابتة الذي يفصل بين الفقراء وغير الفقراء، فإن القياس المقابل للفقر النسبي تم من خلال اعتماد خط الفقر النسبي على اساس توزيعي، حيث يتحدد عادة في الدول الاوروبية بـ 50% من وسيط الدخل (او الانفاق) الوطني. وهذا يعني انه عندما يتعدل توزيع الدخل، تتغير نسبة السكان الفقراء وإن كان مستوى المعيشة المعبر عنه بالسلع والخدمات التي يمكن للأسرة او لفرد معين الحصول عليها، لم تتغير، او ربما تحسنت، ومع ذلك فإن نسبة الفقر النسبي تزداد.

فالفقر وفق هذا المنظور يتحدد نسبة الى التوزيع العام للثروة والرفاه في المجتمع، وهو بالتالي يتضمن بعد اللامساواة او التفاوت باعتباره البعد الاكثر اهمية. واذا كان مفهومي الفقر واللامساواة مترابطان بقوة، مع وجود علاقة سببية مباشرة بين اللامساواة والفقر اغلب الاحيان، فإنهما يبقيان مفهومين مختلفين حيث اللامساواة قد تكون موجودة بين الفقراء انفسهم، وبين الاغنياء انفسهم. مع ذلك، فإن مفهوم الفقر النسبي يقلص الفارق بين المفهومين، ويعرف الفقر - النسبي في هذه الحال - بصفته حالة خاصة من اللامساواة ويتم قياسها

من خلال النسبة الى وسيط الدخل (او الانفاق) (كما هو الاستخدام المعتمد في الدول الاوروبية دون ان يمنع ذلك اعتماد عتبة اخرى – متوسط الدخل على سبيل المثال).

ويحظى مفهوم الفقر النسبي بقياسه (خط الفقر النسبي) بجاذبية متزايدة في عدد من الدول العربية كقياس بديل واكثر ملائمة من الفقر المطلق بقياسه (خط الفقر المطلق). وثمة محاولات في عدد من الدول العربية تذهب في هذا الاتجاه، كما في الجزائر، وقطر، والبحرين. وربما هناك محاولات مشابهة في دول اخرى. كما ثمة استخدام لمصطلح الفقر النسبي في كل من المغرب وتونس بمعنى مختلف عما ورد اعلاه. ففي حالة المغرب على سبيل المثال، فإن ما يطلق عليه اسم خط الفقر النسبي هو في حقيقة الامر خط الفقر المطلق الاعلى حسب منهجية البنك الدولي، وليس خط الفقر النسبي المحسوب على اساس نسبة معينة من الدخل او الانفاق الوسيط (او الدخل المتوسط). وبالتالي فهو استخدام لغوي المقصود منه التمييز بين الفقر المدقع او الشديدي (حسب قياسات البنك الدولي خط الفقر الادنى)، والفقر العام والاقل شدة من الفقر الاول (وهو خط الفقر الاعلى حسب قياسات البنك الدولي). وهذا تشابه في التسميات فقط، يخلق التباسا، وليس اعتمادا فعليا لمفهوم الفقر النسبي وخط الفقر النسبي المشار اليه.

إذن، كما سبقت الإشارة اعلاه، فإن عددا من الدول العربية يحاول الانتقال من اعتماد خط الفقر المطلق الى اعتماد خط الفقر النسبي، وذلك على سبيل التشبه بالقياسات المتبعة في الدول المتقدمة، وتعبيرا عن رفض ضمني لفكرة وجود فقر مطلق في البلد المعني. وهذه المحاولات غير منتشرة على نطاق واسع حتى الان. وفي مطلق الاحوال، ومن خلال الاطلاع المحدود على طريقة التعامل مع هذا المفهوم بقياسه، ثمة اوجه خلافية تطال جوهر التعامل مع هذه المسألة.

ان الانتقال من قياس الفقر المطلق الى الفقر النسبي في الدول الصناعية المتقدمة يجد اساسه في مستوى التقدم والرفاه الذي حققته هذه البلدان والذي يشير ضمنا او صراحة الى انها استطاعت ان تؤمن الحاجات الاساسية لكل مواطنيها (وسكانها) من خلال شبكة الخدمات العامة التي يستفيد منها الجميع، ومن خلال توفر فرص العمل المجدي للراغبين والقادرين على العمل، ومع توفر كل الخدمات والسلع في السوق، ووجود نظام حماية اجتماعية لمعالجة اوجه القصور او الخلل في عمل النظام... الخ. وينتج عن ذلك، ان اي مواطن يستطيع الحصول على الحد الادنى من التعليم، والرعاية الصحية، والتغذية، والحق في السكن او العمل او التعويض والحماية الاجتماعية بحيث لم يعد هناك معنى اجتماعي او سياسي هام لقياس الفقر بمعناه المطلق اي العجز عن تأمين الحاجات المادية الاساسية. لذلك كان من الطبيعي، بعد ان تم ضمان توفر الحاجات الاساسية للجميع من حيث المبدأ ومن حيث التطبيق العملي الى حد بعيد، كان من الطبيعي ان يجري انزياح في تعريف الفقر بحيث لا ينسب الى الاحتياجات بل الى المتوسط العام للرفاه والثروة في المجتمع. ولا معنى لاستبدال قياس خط الفقر المطلق بخط الفقر النسبي ما لم يتوفر هذا الشرط.

اما في الدول العربية التي تقوم بمحاولات في هذا الاتجاه، فالمحاولة تقتصر على عملية حساب احصائية فقط دون ربطها بالمضامين التي يفترض ان ترتبط بها. حتى وإن كان مستوى الرفاه محققا بحيث يكون الانتقال الى اعتماد خط الفقر النسبي مناسبا اكثر من خط الفقر المطلق (كما هو حال دول الخليج النفطية الغنية والصغيرة بشكل خاص)، فإن هذا ليس شرطا كافيا على الاطلاق، او بشكل ادق، يجب ان لا يتم من خلال عمية احصائية بسيطة معزولة عن تحليل الواقع الاقتصادي – الاجتماعي في البلد المعين. وتشكل حالة الجزائر مثال توضيحيا لقصدنا في هذا المجال.

ففي احدى المحاولات غير المنجزة وغير المنشورة عن الفقر عام 2005 في الجزائر، تم تحديد خط الفقر النسبي بما يقابل 50% من وسيط الاستهلاك الوطني، وحددت نسبة الفقر النسبي على اساس هذا الخط بكونها 11% من السكان. ولكن هذه عملية تقليد لا اكثر ولا أقل، ذلك ان الدراسة لم تتضمن اي تقييم علمي دقيق لمضمون هذا القياس، فنحن لا نعرف تماما عن ماذا يعبر (في حالة اوروبا نحن نعرف تماما ان الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي يستطيعون تلبية احياجاتهم من السلع والخدمات الاساسية)؛ اما في حالة الجزائر، فلا نستطيع ان نجزم ان الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي يعانون او لا يعانون من الفقر بمعناه المطلق لأن اي دراسة تقييمية لمقارنة مستوى المعيشة الفعلي لهؤلاء وللذين يعيشون تحت خطوط الفقر المطلقة الدنيا والعليا. وبالتالي لا نستطيع الجزم بجذواه. ولكن ثمة مؤشرات هامة يمكن ان تلقي بظلال من التساؤل حول جدوى وملاءمة هذا القياس. فعلى سبيل المثال، عندما تكون نسبة السكان الفقراء حسب خط الفقر النسبي 11%، وتكون نسبة امية البالغين 21%، ونسبة المساكن التي لا يتوفر فيها مطبخ او حمام 40%، ونسبة المساكن غير الموصولة الى شبكات المياه 22%، ويبلغ الانفاق على الغذاء 58% من اجمالي انفاق الاسرة، فأى معنى يبقى للفقر النسبي؟! وهل هناك اي تناسب بين هذه المؤشرات وبين نسب الفقر المنخفضة؟! المنخفضة؟! المنخفضة؟!

ان بعض الاشارات التي يتاح الوصول اليها عن قياس الفقر النسبي في اكثر من بلد عربي، تشير الى انها عملية تقليد وإسقاط احصائي، تتم بمعزل عن التحليل والربط الحي بالمجتمع الحي نفسه. وهذا يجعل المسار نفسه مغلوطا، وان كان القياس نفسه ملائما في نهاية المطاف، ولكنه لن يكون صالحا للأستخدام في فهم الواقع وفي رسم السياسات الى اذا ارتبط اعتماده وتحديد تفاصيله بتحليل مركب ومتعدد الابعاد.

الفقر والاستبعاد والتهميش

تطور آخر في مقارنة موضوع الفقر تمثل في بروز مفهوم الاستبعاد (والتهميش) بقوة متزايدة خلال العقدين الاخيرين في أوروبا بشكل خاص. ولقي هذا المفهوم جاذبية خاصة في دول المغرب العربي بحكم القرب الجغرافي والتأثر الثقافي من جهة، وبحكم الميل الى مواكبة ما يعتقد ان تطور في المفاهيم التنموية المعاصرة والتشبه بالدول المتقدمة فيما يظن انه يسهل التعاون بين صفتي المتوسط.

ليست فكرة الاستبعاد (او التهميش) غريبة عن مفهوم الفقر في صيغته الاصلية. ففي اشارتنا السابقة الى تحديد آدم سميث الى تعريف ضروريات الحياة، هناك اشارة ضمنية ولكن واضحة الى تحديد الفقر بصفته حالة تحول دون مشاركة الفقير في المجتمع لانه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول اجتماعيا، مما يؤدي الى استبعاده او اقصائه اجتماعية. من ناحية ثانية، فإن الاستبعاد غالبا ما يدرس بصفته من متلازمات الفقر حتى في المناهج التي تعتمد فقر الدخل، في حين ان مقاربات الفقر البشري على تنوعها، تتضمن بشكل مباشر البعد المتصل بالمشاركة (وضدها الاقصاء والاستبعاد) في تحديدها للفقر وللملامح الفقراء، وإن لم يدرج ذلك بشكل صريح ومباشر في دليل الفقر البشري البشري، وسبب ذلك على الأرجح هو صعوبة التعبير الكمي عن هذا البعد من خلال مؤشر يكون مقبولا على نطاق واسع ولا يثير اعتراضات، الى جانب سبب فني هو ان دليل الفقر البشري هو الوجه الاخر - الحرمان - لدليل التنمية البشرية الذي لا يتحوي على مؤشر عن المشاركة للسبب نفسه الذي اشرنا اليه.

اما الاهتمام الاوروبي بهذه المقاربة الجديد فلها اسباب موضوعية وقاعدة صلبة في التطورات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الاوروبية، بدا معها ان مفهوم الفقر النسبي وقياس خط الفقر النسبي التوزيعي على النحو الذي تم عرضه اعلاه، لم يكن كافيا من اجل النقاط التحولات النوعية التي تطرأ على خصائص ظاهرة الفقر وديناميتها وعلى تكوين فئة السكان الفقراء انفسهم.

ففي المجتمعات الأوروبية بدأت تتكون فئة من السكان الذين يعيشون في مستوى معيشة منخفض، ويتميز نمط حياتهم من الناحية النوعية بكونهم يعيشون على هامش المجتمع والنظام الاقتصادي ولا يستفيدون من عوائده. وبعض هذه الحالات لها طابع فردي ومتعدد الاسباب (متشردون، هامشيون، عاطلون عن العمل لفترات طويلة، الذين يعيشون على الاعانة الاجتماعية، مسنون يعيشون بشكل منفرد...الخ)، ولكن الأكثر أهمية هو الوزن المتزايد الذي يحتله السكان المهاجرون او المتحدرين من اسر مهاجرة في البلدان الأوروبية ضمن هذه الفئة. فهؤلاء يشكلون معظم الاحيان نوعا من المجتمعات المحرومة شبه المغلقة، وترتفع ضمنهم معدلات البطالة، او يقومون بالاعمال الهامشية ذات القيمة الاجتماعية والمردود المادي الضعيفين، ويعيشون نوعا من الانغلاق والانعزال الثقافي والاجتماعي عن "المجتمع".

اذن، تطورت ظاهرة الفقر في المجتمعات الأوروبية لتتحد فيها عوامل اقتصادية واجتماعية انتجت ظاهرة جديدة نوعا، لم يعد مفهوم الفقر التقليدي كافيا من اجل وصفها على نحو مرض، من هنا نشأت الحاجة الى مفهوم جديد هو الاستبعاد. وهذا المفهوم الجديد بمقدار ما هو يصف او يعرف هذه الظاهرة الجديدة، فهو في الوقت نفسه يؤشر الى تحول في السياسات المتبعة، حيث التركيز يتحول من زيادة الدخل وتلبية الاحتياجات كجواب على الفقر التقليدي، الى الدمج الاجتماعي social inclusion كجواب على الاستبعاد او الاقصاء او التهميش. وهذا تحول اساسي في مضمون السياسات وفي طريقة تنفيذها.

مرة اخرى كيف يعتمد هذا المفهوم في الممارسة في الدول العربية؟

أولا، من الضروري ان يجري تضمين فكرة الاستبعاد كنفويض للمشاركة والاندماج الاجتماعي بصفته احد مكونات مفهوم الفقر الموسع الواجب الاعتماد في المجتمعات العربية. وان يجري تضمين هذا البعد في دراسة الفقر، وذلك بالتلازم مع الاستمرار في اعتماد مفهوم – مصطلح الفقر نفسه باعتباره الأكثر صلاحية لوصف الظاهرة في البلدان العربية.

من ناحية ثانية، من الضروري البحث في جدوى استخدام هذا المفهوم بصفته مفهوما أساسيا في دراسة وتحليل ظاهرة الاستبعاد والتهميش نفسها في المجتمعات العربية بالنسبة لبعض الفئات الخاصة. وعموما يستخدم هذا المفهوم صراحة او ضمنا بصفته مفهوما محوريا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الاعاقات الذين يتنازع السياسات الاجتماعية المتعلقة بهم تيارا العزل او الدمج. ولكن ذلك لا يقع في صلب اشكالية الفقر بقدر ما يقع في اطار التحولات الثقافية والاجتماعية، وينطبق الامر نفسه على وضعية بعض الفئات الاجتماعية ذات الوضعية الخاصة (بعض فئات المسنين، الاطفال في مؤسسات الرعاية...الخ). اما حيث يتشابه استخدام هذا المفهوم مع استخداماته في أوروبا (التراكم بين مستوى المعيشة المنخفض والهجرة الوافدة على سبيل المثال)، فهي مجال محظور في البلدان العربية. وبالتالي فإن استخدام هذا المفهوم يتم في اتجاهات مختلفة تماما.

وفي المناخ العام لدول شمال افريقيا حيث نجد لهذا المفهوم حضورا اقوى في ادبيات الفقر الرسمية وغير الرسمية، فهو نوع من التشبه بالدرجة الاولى، ونوع من الالتفاف الرسمي على تعريف الفقر في هذه البلدان. وبشيء من التبسيط، فإن التقارير الرسمية خصوصا، تستخدم مصطلحات مختلفة في وصف ظاهرة الفقر في المجتمع، وغالبا ما لا نجد حرجا كبيرا في الحديث المباشر عن الفقر في المناطق الريفية، في حين هناك ميل لاستخدام مصطلح الاستبعاد لوصف الفقر في المناطق المدنية، وربطه مع ظاهرة العنف في الاحياء الفقيرة، والضواحي شبه المدنية التي يتركز فيها النازحون في الارياف، او الجماعات والافراد الذي يعيشون على أنشطة غير مهيكلة informal sector activities. وعلى الرغم من أن هذه ظواهر مميزة للبيئة المدنية يجب ايلائها الاهمية، الا ان ذلك يجب ان لا يؤدي الى استبدال مفهوم ومصطلح الفقر في البيئة

المدينة بمصطلح الاستبعاد، كما يوحي به الاستخدام الحالي، بقدر ما يجب استخدامه بصفته احد الابعاد الأكثر أهمية لظاهرة الفقر المدني والتعامل معها بصفته كما الفقر ادوات لفهم ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الابعاد، وتخص فئة سكانية بعينها غير قابلة للتجزئة، مهما تعددت المصطلحات في وصف احوالها. اخيرا، ثمة استخدام اضافي لأحد مشتقات هذا المفهوم في المناطق الريفية enclavement هو يشير الى القرى السكان الذين يعيشون في مناطق بعيدة لا تصلها الطرقات و الخدمات، او تنقطع طرق الوصول اليها فترات اساسية من السنة. وفي هذه المناطق، تنشأ حالات خاصة من الفقر تتميز عن المناطق الاخرى، وغالبا ما يشار اليها بوصفها مناطق نائية او معزولة. وهذا شكل مادي - جغرافي وخدماتي - من الاستبعاد او الاقصاء له أثر مباشر على مستوى المعيشة وخصائص الفقر.

قبل الانتقال الى نقطة جديدة، اشارة سريعة الى ان الاستبعاد او الاقصاء قد يتم بشكل ارادي لاسباب مختلفة، كما هي حال الاثرياء الذي يميلون الى العيش بشكل منعزل عن باقي المجتمع. كما انه قد يجري لاسباب عرقية او سياسية او ثقافية غير مرتبطة بالفقر. وقد حصل في التاريخ ان بعض الجماعات تم اقصاءها عمدا على المشاركة في كثير من مجالات الحياة دون ان تكون فقيرة بالضرورة. وهذه جوانب يجب التنبيه لها عندما يستخدم مفهوم الاستبعاد بصفته المفهوم المحوري.

الفقر والهشاشة والتعرض

هناك معنيان للتعرض او الهشاشة vulnerability في الاستخدام السائد. الاول يشير الى ما يعتبر فئات من السكان فقيرة جدا ولا تملك قدرات ذاتية للخروج من الفقر وتحتاج بالتالي الى ان تكون مشمولة نظام المساعدات الاجتماعية (عادة ما تشمل الفئات التي تستفيد من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارات الشؤون الاجتماعية واجهزتها ومنها الايتام، والارامل، والمسنون دون موارد، والمتسولين، واسر السجناء، وذوي الاعاقات... الخ). وتسمى فئات "هشة" او "معرضة" (اللغة لا تساعدنا كثيرا هنا) vulnerable groups. وليس هذا الاستخدام الذي نتعامل معه في هذه الورقة.

اما المعنى الثاني فهو اقرب للتعبير عن حالة فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراء حسب قياسات الفقر المتبعة، ولكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة معينة. واذا حاولنا تقديم توضيح بصري لهذه الحالة، يفترض انهم فئة من السكان يعيشون مباشرة فوق خط الفقر، ولا يملكون احتياطيافيا من الموارد او القدرات تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية العامة (ازمة اقتصادية او موجة تضخم)، او خاصة (بطالة)، او صدمة طبيعية (جفاف)، او حالة اجتماعية او صحية (وفاة معيل الاسرة، او الاصابة بمرض او عاقلة)، مما يؤدي الى تدهور محسوس في مستوى معيشتهم الى ما دون خط الفقر.

نشهد هنا محاولة لتضمين بعض الحركة والدينامية في تعريف الفقر الذي وصفناه اعلاه بأنه اقرب الى كونه تعريفا سكونيا (ستاتيكي). ففكرة التعرض او الهشاشة، لا تشير الى الفقراء بالفعل في لحظة معينة، بل الى فقراء محتملين، واستطرادا فقراء بالقوة يتحولون الى فقراء بالفعل عندما تتحقق جملة من الشروط الذاتية أو الخارجية. اي انه يحاول ان يرصد مسارا مستقبليا محتملا لانضمام مجموعة من السكان الى فئة الفقراء.

نفتح هالين لنشير الى ان التعرض من حيث هو مفهوم مختلف عن الفقر، ولا يقتصر على الفقراء او اشباه الفقراء فقط. بالعاملون في البورصة على سبيل المثال هم الأكثر تعرضا للتقلبات في مداخيلهم وللافلاس، والفقراء، ليسوا في كل الحالات الأكثر تأثرا بالازمة المالية الحالية. وهذا جانب اشكالي في هذا المفهوم، وفي كل حال يجب تخصيص ان المقصود هو التعرض للفقر.

نعود الى استخدامات هذا المفهوم ومشتقاته فيما يتعلق بتعريف الفقر وبسياسات مكافحته. ففي استخدام اول يستخدم هذا المفهوم لتعريف الفئات السكانية الفقير والمشمولة بالرعاية الاجتماعية في البلد المعني كما سبقت الاشارة الى ذلك، ويشمل ذلك الفقر والحالات الاجتماعية التي تكون مرتبطة بالفقر او احيانا لا ترتبط به مباشرة (تفكك اسري، عنف....).

وفي استخدام ثان، يعرف هذا المفهوم فئة من السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر. وفي المثال المغربي يستخدم هذا المصطلح للإشارة الى السكان الذين يعيشون اقل من مستوى دخل يساوي مرة ونصف المرة خط الفقر الوطني. وخلفية ذلك ان مستوى موارد هذه الفئة يجعلها معرضة للفقر عند حصول اية تذبذبات او تغيرات عامة او خاصة تؤثر على مستوى المعيشة. لذلك سوف نرى - في الحالة المغربية - تدرجا في عرض نسب الفقر في تقرير الالفية على النحو التالي:

- سكان يعيشون بإقل من دولار في اليوم (قياس دولي): 0.6%
- سكان يعيشون بإقل من دولارين في اليوم (قياس دولي): 8.2%
- سكان يعيشون تحت خط الفقر المطلق: 3.9%
- سكان يعيشون تحت خط الفقر النسبي (المقصود خط الفقر المطلق الاعلى): 9%
- سكان يعيشون في وضعية هشاشة: 17.5%

ان هذا التعدد بمقدار ما يقصد منه المزيد من الدقة العلمية والتمييز بين فئات مختلفة من الفقراء، فهو يعبر في الوقت نفسه عن عدم اقتناع ضمني بمستويات الفقر التي تم الحصول عليها (خط الفقر الأدنى والاعلى)، مما يحتم البحث عن عتبة اخرى - هي عتبة الهشاشة التي توفر مخرجا سياسيا لقياس الفقر، ومخرجا يجنب المعنيين البحث في اساس عملية القياس نفسها باعتبار نتائجها لا تتطابق مع الصورة الشائعة عن الفقر في البلدا المعني. واذا كان المثال الحالي هو من المغرب، فإن هذا الشعور بعدم الاقتناع موجود في دول اخرى، وتعتمد كل منها طريقة خاصة للتعامل معها.

من ناحية التبعات على السياسات، فإن التركيز على التعرض يربط بعض التعديل في الاولويات وفي السياسات. وخلال العقد الاخير، قام البنك الدولي بتطوير جملة من الادوات التحليلية لمعالجة الفقر ورسم السياسات الاجتماعية تحت عنوان ادارة المخاطر الاجتماعية social risk management، وجرى ادراجها ضمن السياسات الوقائية للحؤول دون توسع الفقر من خلال تحديد عوامل الخطر التي تدفع بالفئات المعرضة للفقر الى الوقوع فيه، وينتج عن ذلك اهتمام اكبر بفئة السكان المعرضين - غير الفقراء مبدئيا، على حساب الفئات الفقيرة فقرا مدقعا، او الذين يعانون من حالة من الفقر المزمن chronic poverty. وقد كان هناك دائما تجاذب بين اعطاء الاولوية للفقراء فقرا مزمن او شديدا وخلفية هذا الموقف مرجعية حقوق الانسان؛ وبين اعطاء الاولوية للمعرضين والذين يعيشون حالة من الفقر المؤقت او العابر، وخلفية هذا الموقف ان اخراج هؤلاء من حالة الفقر او الحؤول دون وقوعهم فيها يحقق نتائج مباشرة وقابلة للرصد في الحد من نسبة الفقر او تقليصها، وبكلفة اقل من مكافحة الفقر المزمن والشديد الذي هو اكثر كلفة، وهو وان ادى الى تحسين معيشة هؤلاء فإنه لا يخرجهم بالضرورة من دائرة الفقر، وتبقى نسب الفقر كما هي (تنقلص فجوة الفقر وشدة الفقر)، مما يحد من امكانية تقديم صورة مشرقة عن الانجاز المحقق.

في خطوط الفقر.

اخذا بعين الاعتبار ما سبقت الاشارة اليه، وعندما يتعلق الامر بالدراسات عن الفقر التي تعدها بعض الجهات المختصة، فإن الفقراء هم بالتعريف مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبالتالي فان اشكالية قياس حجم هذه الظاهرة تحال الى مسألة تحديد خط الفقر هذا، وقياس التعبير الكمي الرقمي او المقابل النقدي

الذي يعبر عنه. لكن مثل هذا التعريف – وهو معتمد فعليا- لا يعدو عن كونه "توتولوجيا" tautology تبسيطية لا تحمل مضمونا معرفيا اصيلا اذا ما عزلناه عن الواقع وعن السياق المجتمعي، واخذنا في عملية القياس الاحصائية، كما يحصل احيانا.

ويعتبر البنك الدولي ابرز المؤسسات الدولية التي ارسيت مفهوم **خط الفقر**، فقام باحتساب خطوط فقر عدة على الصعيد العالمي منذ عام 1990، كما سع الى تعميم مفهومه ومنهجية القياس التي يعتمد عليها في مختلف البلدان. كما برزت في السنوات الاخيرة مقاربات اخرى قام بها برنامج الامم المتحدة الانمائي وهيئات دولية واكاديمية ومؤسسات ابحاث، سعت الى تقديم تعريف للفقر ووسائل قياسه اكثر اتساعا من تلك المقترحة من قبل البنك الدولي.

وثمة اقتناع شبه عام لدى كافة المختصين والمعنيين، بان **الفقر ظاهرة مركبة متعددة الابعاد**. لا يعارض احد اليوم هذه الفكرة. مع ذلك، فإن ترجمة هذا الاقتناع الى ممارسة عملية لا يزال محدودا. فلا تزال وسائل القياس الاكثر شيوعا هي القياس التقليدي الذي طوره البنك الدولي، اي تبني تعريف الفقر باعتباره **فقر الدخل**، وقياسه من خلال **خطوط الفقر التي تحسب استنادا الى بيانات مسوحات انفاق الاسر**. اما المقاربات الاخرى، فلا يزال ينظر اليها بشيء من الريبة، حيث ان النواة الصلبة للدراسين في مجال الفقر، يعتبرون انها لا تقترب في موضوعيتها وعلميتها ودقتها من القياس التقليدي. وكما بالنسبة للتعريف، كذلك بالنسبة لوسائل القياس. ويجب الاعتراف هنا بان ثمة تقصير فعلي في مجال تطوير قياس متعدد الابعاد للفقر، متعارف عليه، وذو قاعدة علمية متينة، يتم تبنيه على نطاق واسع. فمعظم المحاولات في هذا المجال لا تزال في بدايتها، وهي لا تزال مستندة الى اجتهادات فردية، وهي كثيرة ومشتتة، مع استثناء دليل الفقر البشري الذي طوره برنامج الامم المتحدة الانمائي، والذي يصدر سنويا بشكل مستمر في تقرير التنمية البشرية العالمي. ولعل في هذه الكثرة والتشتت، احد الاسباب الرئيسية التي تجعل هذه القياسات اقل حضورا وتأثير من قياس فقر الدخل بواسطة خطوط الفقر التقليدية، التي تحولت الى تقليد ممأسس، وطريقته موحدة، ومؤشراته معروفة، وحتى برمجياته مشتركة. وفوق ذلك هو مدعوم من قبل منظمة قوية هي البنك الدولي، الذي يخصص جهدا علميا وبحثيا وفنيا كبيرا من اجل التطوير المستمر لهذه الطريقة، وتعميمها، وتكوين باحثين واقتصاديين يعملون وفقها، وينتجون اكبـر كمية من التقارير والابحاث عن الفقر على هذا الاساس.

ومن المتوقع ان يستمر الوضع على هذه الحال في المستقبل القريب والمتوسط على الاقل، الى ان يحص جهد مؤسسي وعلمي ممنهج، لتطوير الطرق الاخرى بشكل متسق، وتحويلها الى نقطة انطلاق لأبحاث وسياسات وبرامج في عدد اكبر من البلدان، وبشكل مستمر. اما في الوضعية الحالية، فإن الافكار غير التقليدية في مجال قياس الفقر، لا تزال تعتبر نوعا من الترف الفكري لا أكثر، تصلح لنقد اكاـديمي للطريقة التقليدية او للأضواء على بعض الجوانب الخاصة والجزئية، ولكنها ليست طريقة بديلة او اساسية تشارك الطريقة التقليدية عمليا في مستوى اهميتها او مستوى تطبيقها. فلا بأس من الاستماع للنقد والقبول به والتعامل معه بإيجابية، ولكن القناعة الضمنية هو ان هذه الطريقة لا تصلح للتطبيق العملي، حيث ان مزايا الطريقة التقليدية كثيرة جدا بالمقارنة مع الطرق الاخرى، ولا يوجد ما يهدد وجودها في موقع الصدارة حتى الان. وليس اكثر دلالة على ذلك من النقد الحاد والمعمم الموجه لخط الفقر الدولي المحدد بدولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية، مع ذلك، لا يزال هذا القياس هو المقياس الرئيسي المعتمد في اهداف الالفية وفي الكثير من التقارير الدولية حتى اللحظة، وكأن لا بديل له على الاطلاق!!!

ولكن هل نحن بإزاء مشكلة نظرية؟ أم ان لهذه الاشكاليات تجليات عملية؟

اشكاليات خط الفقر الدولي

يعتبر خط الفقر الدولي المحدد بإنفاق يساوي دولار واحد في اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية، خط الفقر الدولي الأكثر شيوعا واستخداما، منذ اطلق البنك الدولي تقريره الشهير عن الفقر عام 1990. وقد تعرض هذا القياس لنقد شديد وشبه عام لجهة دلالته ودقته، ومع ذلك لا يزال معتمدا على نطاق واسع جدا، لا بل ان اهداف الالفية التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2000، اعتمدته لقياس الانجاز والتقدم فيما يتعلق بالهدف الاول من اهداف الالفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع.

وقد كتب الكثير في نقد هذا القياس او الدفاع عنه، وجرى التركيز بشكل خاص على النواحي الفنية في النقد والدفاع على حد سواء. وهو نقاش جدي وهام، ولكنه ليس نقطة تركيز هذه الورقة. ولتوضيح ماهية هذا القياس بإيجاز، فإن البنك الدولي في تقريره عن الفقر الصادر عام 1990، قدر خطوط الفقر النسبية الوطنية في عدد من الدول الأكثر فقرا في العالم بما يعادل إنفاق دولار واحد في اليوم حسب قيمة الدولار عام 1985. واعتبره قياسا صالحا لقياس الفقر في العالم، نظرا لأنه يعبر عن الفقر المدقع في افقر البلدان، وبالتالي فمن هو فقير نسبة الى هذا الخط في هذه البلدان هو حتما فقير نسبة الى بلده الذي هو افضل حالا. وبالطبع كانت هناك معالجات احصائية تأخذ بعين الاعتبار تفاوتات القدرة الشرائية - وغيرها من العوامل الاقل تعقيدا - من اجل تصحيح القيمة الفعلية للدولار المعتمد في القياس، بحيث يكون صالحا للمقارنات الدولية.

وبعد سنوات، تم تصحيح القياس استنادا الى حزمة تحقيقات ميدانية وتدقيق النتائج، وتمت تحديث قيمة الدولار المعتمد والتي اصبحت توازي 1.08 دولار باسعار 1993. وخلال العام الماضي، تمت عملية تحديث جديدة واصبحت بموجبها قيمة الدولار المعتمد، 1.25 دولار باسعار عام 2005. واعتبارا من عام 2008 بدأت تصدر تقارير تعتمد القيم الجديدة لتعادل القوة الشرائية، ومعها القيمة المحدثة للدولار المعتمد في قياس الفقر، الامر الذي نتج عنه تغير في حساب نسب الفقر عالميا، وفي معظم البلدان. وسوف نعود الى هذه النقطة لاحقا.

كما سبقت الاشارة الى ذلك لسنا في صدد مناقشة هذا القياس فنيا لجهة بنائه، بل اننا نناقشه لجهة النتائج التي يعطيها في التطبيق، انطلاقا من المنطقة العربية التي نحن معنيون بها.

وحسب تقرير اهداف الالفية الدولي لعام 2006 الصادر عن الامم المتحدة¹، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بدولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (وهو 1.08 دولار باسعار 1993) في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط الاقرب الى جغرافية المنطقة العربية تقدر بحوالي 2.4% عام 2002، وهي النسبة الادنى في مناطق العالم النامي (باستثناء بلدان الاقتصاد الانتقالي في جنوب شرق أوروبا والتي تبلغ فيها النسبة المقابلة 1.8%). اما لجهة تغير هذه النسبة مع الزمن، فان التقرير نفسه يشير الى ان النسبة زادت بشكل طفيف اذ ارتفعت من 2.2% من السكان عام 1990 الى 2.4% عام 2002.

تدفع هذه النتائج للتأمل، فما هو معنى القول ان نسبة الفقر في البلدان العربية هي 2 او 3%؟ وما ينطبق على الدول العربية مجتمعة ينطبق على الدول منفردة او معظمها على الاقل حيث نرى تقاريرها تشير الى نسب

فقر منخفضة جدا – حسب هذا القياس، لا بل ليس لها معنى احصائي. ولكن هذه النتائج لا تعبر عن الواقع، وهي تجافي الحس السليم، حيث ان احدا لا يقتنع ان نسب الفقر في البلدان العربية منخفضة على هذا النحو.

ويستدل على ذلك من بوسائل عدة، نقتصر عرض وسيلة واحدة منها فقط.

من ناحية المضمون، لنقل ان الفقر يحدد بأنه افتقار الى جملة من الحاجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية. في حين ان الجوع يمكن ان يحدد بأنه افتقار الى الغذاء. اي انه حالة اكثر تطرفا من الفقر. وبكلام آخر، فإن الجائعين هم قسم من الفقراء، وهم افقر الفقراء، وبالتالي، فإنه من الناحية الاحصائية لا يمكن ان تكون نسبة السكان الذي يعانون من الجوع اعلى من نسبة السكان الفقراء. ولكن المؤشرات المتعمدة في الهدف الاول من اهداف الالفية لقياس كل من الفقر المدقع (وهو نسبة السكان الذين يعيشون بإقل من دولار واحد في اليوم)، والجوع (وهو نسبة السكان الذي لا يحصلون على الحد الادنى الكافي من السرعات الحرارية) تعطي نتائج عكسية.

ففي التقرير العالمي نفسه لعام 2006، وفي المنطقة العربية نجد ان نسبة السكان الذين يعانون من الجوع (لا يحصلون على الحد الادنى الكافي من السرعات الحرارية) تبلغ عام 2002، حوالي 4% في بلدان شمال افريقيا، 9% في غرب آسيا، وهي نسبة تزيد بنسبة الضعفين او ثلاثة اضعاف عن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد في اليوم. ومعنى ذلك، انه في الوقت الذي توجد في المنطقة فقط نسبة 2.4% من السكان الفقراء فقرا مدقعا، فان في المنطقة نفسها ما بين 4% الى 9% من الجائعين. وهذه نتيجة غير منطقية اطلاقا، تظهر وجود اشكالية كبيرة على هذا الصعيد، وهي تتعلق خصوصا بعدم صلاحية قياس الدولار في اليوم في هذه المنطقة.

ولا يتغير الوضع بعد التحديث الذي تم عام 2008. اذ مع احتساب نسب الفقر على اساس خط الفقر الدولي المحدد بـ 1.25 دولار للفرد في اليوم باسعار 2005، فإن نسب السكان الفقراء في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كانت 3.5% عام 1990 (مقابل 2.2% حسب دولار 1993) وارتفعت هذه النسبة الى 3.8% عامي 1999 و2005، بحسب تقرير اهداف الالفية العالمي لعام 2008. وهي تبقى نسباً منخفضة بشكل كبير، بحيث تكاد تكون بلا دلالة اجتماعية ذات صلاحية من اجل رسم السياسات. ولم يتضمن التقرير تحديثا لبيانات الجوع، بحيث نستطيع القيام بمقارنتها مع تقرير عام 2006.

لا نشك لحظة في إن المسؤولين عن هذا القياس هم خبراء مرموقون ويعملون في مؤسسة مرموقة وذات تقاليد راسخة في هذا المجال. ولذلك عندما قاموا بتحديث قيم جداول تعادل القوة الشرائية على اساس الدراسات الميدانية الحديثة والمحصنة، توصلوا دون شك الى قياسات اكثر دقة من السابق، وهو ما يؤكد خبراء البنك الدولي المعنيين (ولاسيما مارتن رافايون). وبناء على هذه التحسينات، فقد تم احتساب نسب الفقر في العالم وتبين ان العدد الفعلي للفقراء هو اكثر مما كان يعتقد. ففي حين كان عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي هذا يقدر بحوالي 1 بليون انسان، تبين بفعل القياس المحسن انهم 1.4 بليون انسان. اي ان هناك 400 مليون انسان لم تشملهم عملية "العد" السابقة، مما يعني نسبة خطأ تبلغ 40% فقط!!!

لقد جرى نقاش مفيد ولا يخلو من الحدة العلمية بين الخبراء في هذا الصدد وفي اكثر من مناسبة، لاسيما بين رافايون (الذي كان يدافع عن هذا القياس) وبين نانك كاكواني وسنجاي ردي. وهو نقاش احصائي وفني ذو طابع تفصيلي. وقد كان لكل منهم حججه التي لا تخلو من وجهة وقدر على الاقناع. ولكنه نقاش في التفاصيل والجزئيات، يؤكد القياس فيما هو ينقده، ولا يوجه له الاسئلة الاساسية التي يجب ان تسبق النقاش الفني. اذ مهما كانت الحجة قوية او مسنودة فنيا واحصائيا، لا شئ يستطيع ان يبرر خطأ يبلغ 40%؛ كما ان

لا شيء يمكن ان يقنع مواطننا او خبيرا او مسؤولا ان نسب الفقر التي نحصل عليها من خلال تطبيق هذا القياس هي قابلة للتعميم وانها تعبر عن الحقيقة في معظم بلدان المنطقة.²

دليل الفقر البشري: قياس دولي بديل

يشكل دليل الفقر البشري الذي يعده وينشره برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنويا في تقرير التنمية البشرية، المثال الأكثر انتشارا على تعريف بديل للفقر، وعلى قياس بديل ايضا. لجهة التعريف، فإن الابعاد المكونة للفقر البشري تمثل جانب الحرمان للابعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهذه الابعاد مشتركة لجميع الدول مهما كان مستوى التنمية فيها، تماما كما بالنسبة لدليل التنمية البشرية. ولكن عندما يتعلق الامر بتحديد المؤشرات التي يقاس من خلالها مستوى الحرمان، او الفقر البشري، فثمة مؤشرات خاصة لمجموعة البلدان النامية مختلفة عن المؤشرات المعتمدة للدول الصناعية المتقدمة. **فالتعريف الموحد للفقر البشري انتج مقياسين مختلفين لكل من الدول النامية والدول الصناعية.** اما المنطق الكامن خلف هذا التمييز فهو نابع من ان الفقر (الحرمان) مفهوم نسبي، وبالتالي فإن العتبات التي تحدد المستوى الذي تعتبر فيه الاسرة او الشخص فقيرا، تختلف بين المجموعتين بشكل بين. ذلك ان عتبة الفقر ليست مجرد مرتبة كمية في تدرج الدخل او الانفاق، بل هي تؤثر الى اختلاف نوعي فيما يعتبر مقبولا او غير مقبول في مجتمع ما، مع التبعات السياسية والحقوق والواجبات التي تترتب عليه. واذا كان الطابع الكوني للانجاز التنموي ينطلق من كونية القيم والحقوق مما يجعل اعتماد مقياس واحد للتنمية هو دليل التنمية البشرية ممكنا، والتدرج في ترتيب البلدان هو فقط اختلاف في القيمة الرقمية للدليل الذي يجري التعامل معه بصفته متغيرا متصلا، فإن الامر لا ينطبق على الحرمان، حيث الطابع النسبي والمتعين هو اكثر الحاحا الامر الذي اقتضى تخصيصا في المؤشرات لكل من المجموعتين النامية والصناعية.

ومرة اخرى، ما ذلك الا تأكيد على الطابع النسبي والتاريخي لمفهوم الفقر وتعريفه وقياسه، وتأكيد على الطابع المعقد والمتعدد الابعاد لهذه الظاهرة.

اما المؤشرات التي يتكون منها دليل الفقر البشري -1 الخاص بالدول النامية، ودليل الفقر البشري -2 الخاص بالدول الصناعية هي على النحو التالي:

دليل الفقر البشري – II (للدول الصناعية المتقدمة)	دليل الفقر البشري – I (للدول النامية)
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة (% من السكان) • نسبة الأمية الوظيفية (% من السكان من عمر 16 إلى 65 سنة) • نسبة السكان تحت خط الفقر (% من السكان) • نسبة البطالة الطويلة (12 شهرا وأكثر)(% من القوى العاملة) 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (% من السكان). • معدل الأمية للبالغين (% من السكان من عمر 10 سنوات وأكثر). • مؤشر مركب من : <ul style="list-style-type: none"> - نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه آمنة - نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية - نسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص (تحت الخمس سنوات).

إن نقطة الضعف الأكثر أهمية في دليل الفقر البشري، في حال اردنا استخداماه كمقياس مباشر للفقر، تكمن في كونه دليلا مجمعا لقياس مستوى الحرمان على مستوى البلد او منطقة جغرافية معينة، ومؤشراته غير مخصصة لقياس وضع الاسر نفسها (او الافراد). في حين ان الفقر هو خاصية للأسر والافراد وليس اساسا خاصية للبلدان والمناطق. وهو شرط يتوفر في قياس فقر الدخل التقليدي الذي ينسب للأسرة والافراد مباشرة.

وبهذا المعنى، فإن معالجة هذا الموضوع يمكن ان تتم من خلال الالتزام بالمفهوم والتعريف (الفقر البشري مهما كان التسميات التي يمكن ان تطلق عليه – فقر القدرات على سبيل المثال)، وان يتم اشتقاق طريقة قياس لمؤشرات الحرمان التي تغطي الابعاد المتعددة بالنسبة للأسر (والافراد) لا للبلدان والمناطق. وهذا هو جوهر طريقة الحاجات الأساسية غير المشبعة، التي هي شكل من اشكال تقييم الفقر البشري او فقر القدرات، من خلال قياس درجة اشباع مجموعة من الحاجات الأساسية او قياس القدرة على التمتع بالحقوق والقدرات.

فقر القدرات: امارتيان سن

يحيينا امارتيان سن في تناوله للفقر منظور القدرات في كتابه "التنمية بوصفها حرية"، الى اشكالية الفرق بين الصائم والجائع. وخلاصة المقابلة تتمثل في انه في حال اعتماد اسلوب قياس الفقر على اساس الاستهلاك، فإن كلا من الصائم والجائع يتسهلك سعرات حرارية اقل من المعدل المطلوب، وكلاهما يقعان تحت خط الفقر. مع ذلك ثمة اختلاف جوهري، اذ ان الصائم طوعا يملك القدرات لاختيار نمط سلوك مختلف يحقق له مستويات اخرى من تلبية حاجته الى التغذية، اما الجائع فلا يملك القدرات ولا الخيارات. وعلى هذا الاساس، ووفق مقارنة فقر القدرات، فإن الثاني يعتبر فقيرا، اما الاول فلا يعتبر كذلك.

ان الفكر الاقتصادي لأمارتيا سن يقوم في وجه اساسي منه على نقد المبالغة في دور مبدأ المنفعة والعقلانية الاقتصادية في تفسير السلوك الاقتصادي وفي رسم السياسات وبناء المؤشرات والقياسات. وهو لا يخفي اقتناعه بضرورة لحظ الابعاد الانسانية والاخلاقية باعتبارها عنصرا اساسيا من المشهد المجتمعي المتحرك، ومن ضمه الاقتصاد.

ففي عملية قياس الفقر السائدة - فقر الدخل، يعتمد الاقتصاديون اسعار السوق لتحديد افضليات التقييم التي يعتمدها المواطنون في خياراتهم العملية. وهذا يعني ان جميع المتغيرات (ما عدا الحيازات السلعية)، والتي تشتمل على امور مهمة مثل الاخلاق، والمرض، والتعليم، والحريات، والحقوق المعترف بها، كل هذه الامور تكون اهميتها الضمنية هي صفر في عمليات التقييم المرتكزة على الدخل فقط. لكن هذا الاخير لا يمثل سوى جانباً من الحقيقة فقط. وعلى هذا الاساس، يعرف سن الفقر بصفته حرماناً من القدرات الاساسية، وليس مجرد تدن في الدخل، كما هو المعيار السائد لتحديد الفقر، حيث ان الدخل هو احد القدرات ولا يختزلها كلها. وحتى بصفته هذه، فهو وسيط وقياس غير مباشر، لان توفره يعني امتلاك امكانية الحصول على القدرات الاخرى المرغوبة من قبل الانسان.

على الرغم من الطابع المعقد، وبعض الصعوبة في تحويل فقر القدرات الى قياس عملي، سهل الاستخدام، تمكن الاشارة الى ثلاثة اساليب لذلك، مباشر وتكميلي وغير مباشر:

1. **الاسلوب المباشر:** ويقوم على دراسة ومقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفي او القدرات، ويعتمد احد الاشكال التالية:

- أ- المقارنة الكلية من خلال دراسة التنظيم التراتبي لكل المتغيرات وعلاقاتها المتبادلة ومع الفقر،
- ب- التنظيم التراتبي المنحاز، وهو مشابه للشكل الاول، ولكن لا يشتمل بالضرورة على اكتمال التنظيم التراتبي الشامل،
- ت- مقارنة متميزة للقدرة، وتتضمن مقارنة بضع قدرات محددة يجري اختيارها لتكون بؤرة الاهتمام دون النظر في اكتمال التغطية.

2- **الاسلوب التكميلي:** ويتضمن اجراءات تقليدية للمقارنة بين الاشخاص من حيث الدخل، ولكنه يستكملها بمتغيرات تتعلق بالقدرات. وغالبا ما يستخدم الشكل الثالث (مقارنة القدرة المتميزة). على سبيل المثال، الى جانب قياس فقر الدخل، تدرس مسائل مثل توفر الرعاية الصحية، والتفاوتات الداخلية بين الرجال والنساء ضمن الاسرة، والبطالة... الخ. وهذا الاسلوب يجمع بين فقر الدخل ومتلازماته من خصائص اجتماعية وسكانية وغير ذلك.

3- **الاسلوب غير المباشر:** وهو يتم من خلال قياس دخل الاسرة المعدل حسب بعض الخصائص والمتغيرات ذات الصلة بالفقر، والتي ينتج عنها تعديل في خط الفقر. على سبيل المثال، يمكن تعديل دخل الاسرة تنازليا، حسب مستوى الامية، او تصاعديا حسب المستويات العليا، باعتبارها تعبيراً على القدرة او النقص في القدرة. ويتطلب ذلك اعداد جداول تكافؤ للمتغيرات لتعديل الدخل على اساسها.

هذه بعض الصيغ العملية التي اقترحها سن من اجل قياس الفقر من منظور القدرات. ولعل اهم ما فيه انه يلفت نظرنا الى ان هناك قياسا مباشرا للفقر، وقياسا غير مباشر. وان فقر الدخل هو قياس غير مباشر للفقر، أما قياسه من خلال بيانات الاستهلاك هو بدوره قياس احصائي غير مباشر للدخل.

ان اللجوء الى قياس غير مباشر للفقر فرضته صعوبة القياس المباشر، وليس هو بالضرورة الحل الافضل. وبالتالي، بمقدار ما يمكن التقدم في اجراء عملية قياس مباشرة يسهلها تطور العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وعلم الاحصاء، والوسائل التقنية (وخصوصا الحاسوب)، بمقدار ما يجب اعادة الاعتبار لهذا القياس المباشر الذي اصبح قابلا للتنفيذ. ان الوضعية الجديدة تسمح بان يعود القياس غير المباشر والاحادي للفقر من خلال الدخل او الانفاق الى موقعه بصفته تعبيراً عن احد الابعاد الهامة للفقر، ولكنه بعد من ضمن ابعاد اخرى لا اكثر.

فقر الدخل البلدان العربية

تعرض الفقرات التي تلي تعريف الفقر الضمني، ونتائج تقديرات الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية، استناداً الى المصادر الوطنية، وهي التي وردت عموماً في تقارير الالفية الوطنية، بالاضافة الى بعض حالات الدراسات الوطنية الاخرى.

اما تعريف الفقر الضمني في هذه التقارير فهو على النحو التالي:

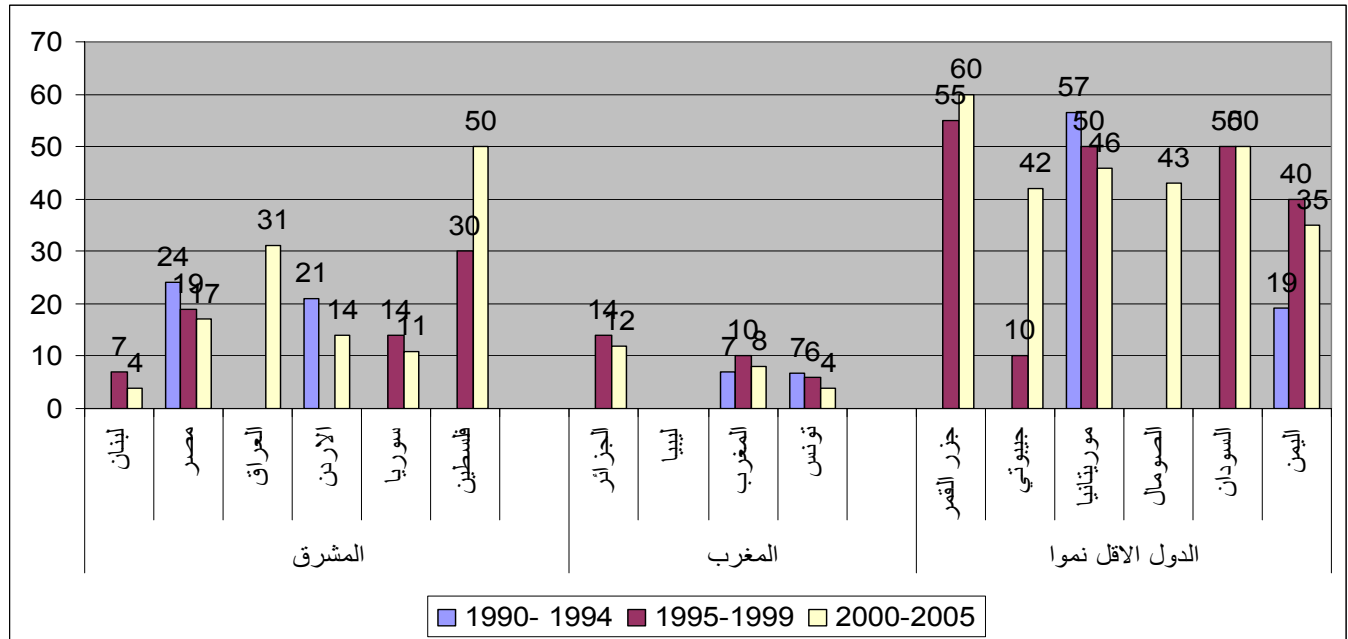
- في معظم البلدان، اعتمد تعريف الفقر بصفته فقر الدخل، والقياس هو خط الفقر الادنى في كل بلد. وفي بعض الحالات تم تحديد هذا الخط بصفته خط الفقر الغذائي فقط، وفي حالات اخرى، ضم الانفاق الغذائي وغير الغذائي.
- في البلدان الاقل نمواً، كان خط الفقر الوطني مطابقاً لخط الفقر الدولي المحدد بدولار في اليوم.
- في حالتي لبنان والعراق، تم اعتماد نسبة السكان التي تعيش في مستوى معيشة منخفض جداً حسب دليل احوال المعيشة الوطني، والتي اعتبرت بمثابة الفئات الاشد فقراً في المجتمع.

وعلى الرغم من الاختلافات في طرق القياس والتعريف، فإن المشترك بينها جميعاً هو انها تعبر عن خط الفقر بما هو تحديد اجتماعي للحد الادنى لمستوى المعيشة المقبول في البلد المعين. ولذلك فإن لها ايضاً، وعلى الارجح معنى سياسياً، لانها تؤثر الى العتبة التي يترتب على تجاوزها تدخل الدولة من خلال سياسات مكافحة الفقر، كذلك تؤثر الى العتبة التي توجب تدخل المجتمع ومؤسساته كافة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني.

وبالنسبة لنسب الفقر في المنطقة العربية في مجملها، توفرت بيانات عن 15 بلداً عربياً تمثل 80% من اجمال السكان في هذه البلدان. وبناءً على البيانات الاكثر حداثة التي سبقت الاشارة اليها في الفقرات السابقة، فإن نسبة الفقر بلغت حوالي 22% من السكان (النسبة مثقلة بحسب حجم السكان في كل بلد ومنطقة فرعية). وهي نسبة تفوق بكثير النسب التي ترد في التقارير الدولية (خط الفقر الدولي بدولار واحد في اليوم)، والتي تقدر عادة بما يتراوح بين 2% و 4% حسب التقارير (تقرير اهداف الالفية العالمي لعام 2007 قدرها بما يزيد عن 4% لمنطقة الشرق الاواسط وشمال افريقيا، والتي تضم تركيا وايران). وهذه النسبة مغايرة بالكامل للانطباع الخاطئ الذي يزعم انه لا توجد اولوية حقيقية لمشكلة الفقر في المنطقة العربية، والتي ساهمت فيها التقارير الدولية والاقليمية التي غيبت هذه المشكلة او قللت من اهميتها.

ويوجز الرسم البياني التالي نسب الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية حسب البلدان الافرادية.

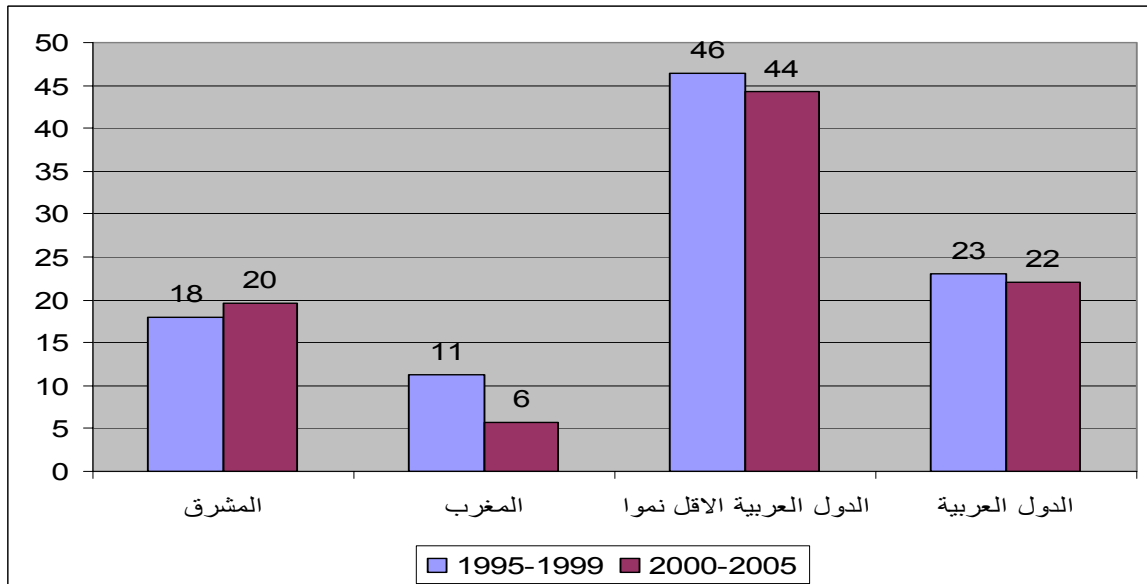
نسب الفقر في البلدان العربية – افراديا، في السنوات المتاحة (% من السكان)



المصدر: استنادا الى تقارير وطنية. من الورقة الخلفية لتقرير اهداف الالفية العربي 2007.

اما لجهة اتجاه تطور نسب الفقر في المنطقة العربية والمناطق الفرعية، فإن البيانات متوفرة لقياس اتجاه التغير في 12 بلدا عربيا يعرضها الجدول التالي: (نورد النسب دون تعليق ما قد يبدو غير منطقي).

تطور نسب الفقر في البلدان العربية مجتمعة وحسب المناطق الفرعية، في السنوات المتاحة (% من السكان)



المصدر: تقرير اهداف الالفية العربي 2007.

- وفي كل الحالات، وعلى الرغم من التغيرات الطفيفة، فإن المشكلة تبقى قائمة، وهي مثلثة الاضلاع:
1. ان خمس السكان في البلدان العربية يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية، والفقر هو أولوية حقيقية بالنسبة للمنطقة، خلافا لما يرد في معظم التقارير الدولية والاقليمية التي تستند الى مصادر دولية في تحديد نسب الفقر.
 2. ان مشكلة الفقر حادة جدا بالنسبة للبلدان الاقل نموا (الصومال، السودان، واليمن، موريتانيا، دجيبوتي) حيث تبلغ نسبة الفقر حوالي 45% من السكان فيها. ويضاف الى هذه البلدان كل من فلسطين (ما يتراوح بين 50% و65% من السكان)، والعراق (حوالي 35% تحت عتبة الحرمان وفقا لدليل احوال المعيشة).
 3. ان مستويات الفقر لم تنخفض خلال السنوات العشر الاخيرة، بل بقيت ثابتة بالنسبة للمنطقة ككل، وكانت هناك اتجاهات متناقضة بين انخفاض او ارتفاع في البلدان الافرادية. وبالتالي، ليس هناك من مؤشر الى ان المنطقة العربية سوف تنجح في تحقيق الهدف الاول من اهداف الالفية الخاص بخفض نسبة الفقر.

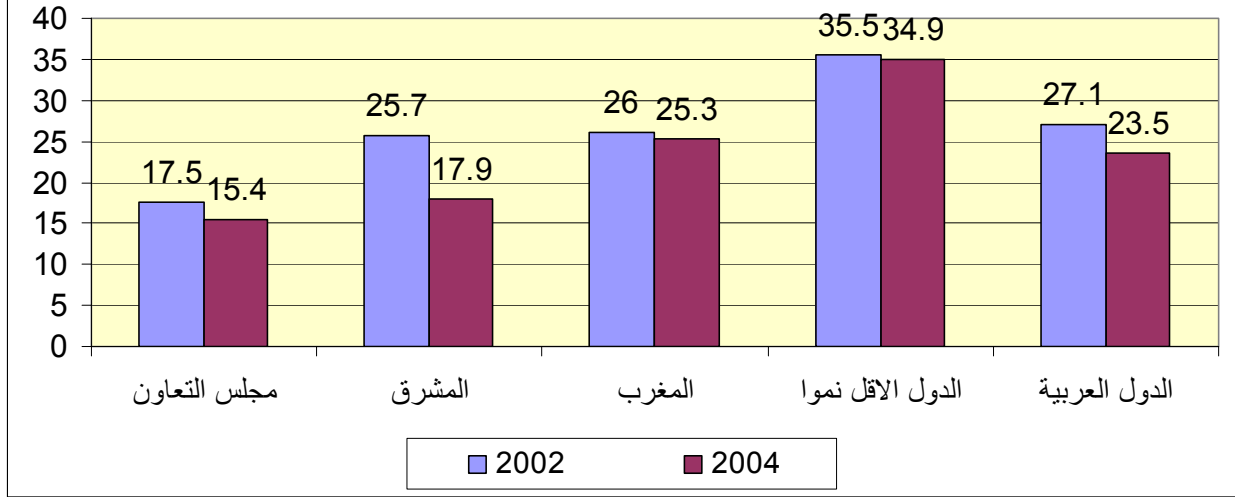
الفقر البشري في الدول العربية

نلفت الانتباه اولا الى هذا القياس يشمل مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فهو يتيح مقارنة نسب الفقر البشري في دول المجلس مع المجموعات الفرعية الاخرى، وهو امر غير متاح بالنسبة لفقر الدخل.

يتضمن تقرير التنمية البشرية السنوي قياسا للفقر البشري يشمل غالبية الدول العربية، من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، مما يجعل منه اكثر تمثيلا من المقاييس الدولية الاخرى التي لا تشمل سوى نصف هذا العدد. هذا بالاضافة الى ان مفهوم الفقر البشري اكثر اتساعا وتعبيرا من مقياس فقر الدخل لاسيما خط الفقر الدولي المحدد بدولار واحد في اليوم.

وبالنسبة للمنطقة العربية ككل، فإن نسبة الفقر البشري (حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2006) انخفضت من 27% الى 24% بين عامي 2002 و2004. وبشكل عام فإن دليل الفقر البشري يسجل تحسنا مستقرا ومنسجما في معظم البلدان العربي وعلى مستوى المجموعات الفرعية، نظرا للتحسن المستمر – وان بشكل متفاوت بين بلد وآخر – لمؤشرات التعليم والعمر والمتوقع، وتوفر خدمات المياه، وتحسن مستوى تغذية الاطفال دون الخامسة، وان كان التحسن هنا اقل مما هو في الميادين الاخرى. اما بالنسبة لوضع مجموعات البلدان، فإن نسبة الفقر البشري في مجموعة مجلس التعاون وبلدان المشرق كانت متقاربة (15% و18%)، في حين أن النسبة في المغرب تبلغ 25% وفي البلدان الاقل نموا 35%.

تطور الفقر البشري حسب المناطق الفرعية 2002-2004



المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي 2006، ورد في تقرير اهداف الالفية العربي 2007.

وتشير هذه النسب الى وجود مشكلة فيما يتعلق بالفقر البشري في المنطقة، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي لا تحول دون الموارد المالية والاقتصادية الكبيرة التي تميزها. وي طرح ذلك، من حيث المبدأ، مسألة ان يكون الفقر البشري اكثر ملائمة من اجل تقييم الوضع الاجتماعي معظم الدول العربية، واكثر ملائمة من اجل توجيه أولويات سياسات التنمية الاجتماعية، ومن ضمنها سياسات مكافحة الفقر – بمعنى الفقر البشري الذي هو اوسع من مفهوم فقر الدخل.

لقد اقتصرنا في الفقرتين السابقتين على عرض نتائج قياس فقر الدخل حسب خطوط الفقر الوطنية، والفقر البشري من خلال دليل الفقر البشري، بصفتهم القياسان الدوليان الاكثر انتشارا. ولكن ثمة طرق اخرى متعددة لقياس الفقر اعتمدت فعليا في الدول العربية، هي التي تستعرضها الفقرات التي تلي.

اساليب القياس المستخدمة في الدول العربية

قد يتبادر الى الذهن ان هذا الحديث عن التنوع الكبير في طرق قياس الفقر هو امر نظري اساسا، وهو ان وجد ففي مناطق العالم الاخرى بعيدا عن منطقتنا العربية. الا ان هذا الانطباع غير دقيق. واذا كانت المنطقة بشكل عام مستهلكة لطرق قياس تصمم في مناطق اخرى (يشكل اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة استثناء لافتا)، فإن معظم الطرق والاساليب قد طبقت في هذا البلد او ذاك.

ولدى مراجعة معظم دراسات الفقر التي جرب في البلدان العربية، امكن التعرف على سبعة طرق مختلفة في مقارنة الفقر وقياسه ودراسته، تم اعتمادها فعليا في الدول العربية. ويلخص الجدول التالي هذه الطرق، مع تحديد البلدان التي اعتمدتها، وذكر لخصائصها الرئيسية.

جدول تجميعي لاساليب تقييم القفر وأنواع دراسات الفقر المنفذة فعليا في البلدان العربية

طريقة القياس	البلدان التي اعتمدته	ملاحظات
1- فقر الدخل – خطوط الفقر حسب طريقة البنك الدولي	المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا، اليمن، دجيبوتي، الاردن، العراق، فلسطين، السعودية، البحرين...	الجهات المنفذة هي الحكومة، والجهات الدولية الشريكة معها هي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. مصادر البيانات هي مسوحات انفاق الاسرة. حساب خط الفقر استنادا الى كلفة سلة الغذاء. غالبا على اساس الاستهلاك (لا الدخل)، واحيانا حساب خطي الفقر على اساس الدخل والانفاق للمقارنة في بعض الحالات. السرعات الحرارية، والفئة السكانية المرجعية لحساب كلفة الحاجات الغذائية ليست هي نفسها في كل البلدان، وفي كل السنوات (تتراوح بين 1800 سعرة حرارية و2200 حسب البلدان). تستخدم الاسقاطات الحسابية غالبا من اجل تحديد الاتجاهات حين لا يتوفر اكثر من مسح ميداني واحد للمقارنة.
2- طريقة الحاجات الاساسية غير المشبعة – فقر بشري/فقر قدرات	لبنان (3 مرات)، العراق (مرة)، والثانية قيد التحضير)، دراسة اقليمية مقارنة تشمل لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، تونس، المغرب، الجزائر استنادا مسوحات "بابفام".	مصادر البيانات متنوعة: مسح سكاني، ومسح متعدد الاهداف (مستوى معيشة وموازنة الاسرة) في لبنان؛ مسح سكاني – مستوى معيشة (قافر) في العراق، مسح صحة الام والطفل (بابفام) بالنسبة للدراسة المقارنة بين الدول السبع. المؤشرات ليست نفسها، ولا عددها واحد، ولا العتبات. ولكن هناك تشابه في الميادين الرئيسية (التعليم، السكن، الخدمات العامة، الصحة، مؤشرات معبرة عن الدخل او الوضع الاقتصادي للأسرة)، وهي ما تشكل جوهر تعريف الفقر او الحرمان من الناحية العملية.
3- خط الفقر النسبي	الجزائر، قطر (اشارة وردت في تقرير الالفية)، البحرين (انجز ولم ينشر بعد)	بداية محاولات لاعتماد خط الفقر النسبي، وهو غير موحد (40% من الوسيط في قطر، 50% في الجزائر، غير معروف في البحرين). لا يزال هذا القياس غير معتمد رسميا. لا معلومات مفصلة عن آلية اعتماده، ولا اذا كانت جرت اختبارات وتقاطعات مع اساليب اخرى للتحقق من دلالته.
4- تقييم الفقر بالمشاركة	فلسطين	في معظم البلدان تعتمد اساليب تشاركية لتقييم الوضع الاجتماعية والفقر على نطاق محلي ضيق من أجل تصميم برامج التنمية المحلية، ولكن لم يعتمد اسلوب تقييم الفقر المشاركة على الصعيد الوطني وبشكل منهجي وشامل مصحوب بصور تقرير منشور، الا في فلسطين. اعتمد مزيجا مركبا من المقابلات واجتماعات النقاش البورية والبحث المكتبي، وغيرها من الاساليب من اجل تقييم الفقر خصوصا لجهة كيفية تعامل الفقراء انفسه مع الفقر، وكيفية الخروج منه، ونظرتهم الى السياسات والبرامج والحلول.

<p>5- تقييم الفقر الذاتي (والرأسمال الاجتماعي)</p>	<p>مصر</p>	<p>في عدد من مسوحات مستوى معيشة الاسر في اكثر من بلد (لبنان، الجزائر...)، هناك اسئلة عن تقييم المواطنين لوضعهم المعيشي وتقييمهم الذاتي للفقر. ولكن هناك حالة واحدة لتقرير مستقل عن دراسة وطنية عن الفقر الذاتي (والرأسمال الاجتماعي) في مصر.</p> <p>طريقة العمل تمت من خلال تصميم استمارة خاصة تسأل الاسر عن مواقفهم وتصوراتهم ازاء الفقر، من ضمن اسئلة اخرى لها طبيعة موضوعية. وتم معالجة البيانات للقيام بتقاطعات بين الاراء الذاتية وبين الخصائص الموضوعية واستخلاص العلاقة بين الفقر الذاتي والفقر الموضوعي.</p>
<p>6- خارطة الفقر – طريقة البنك الدولي</p>	<p>المغرب – مصر – سوريا - الاردن</p>	<p>اربعة بلدان اعتمدت طريقة البنك الدولي لبناء خارطة للفقر على مستوى المناطق الفرعية الادنى، وذلك من خلال الجمع بين بيانات مسوحات الانفاق (التي تحدد خط الفقر الوطني وعلى مستوى المحافظات على اقصى تقدير)، وبين بيانات تعداد السكان (واحيانا مصادر ادارية) من جل حساب نسب فقر الدخل على مستوى المناطق الصغيرة في المستويات دون الوطنية.</p> <p>الطريقة تتم على مرحلتين رئيسيتين. الاول هي معالجة الترابطات بين مستوى الدخل – او الانفاق وبين مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المعالجة الاحصائية للبيانات الخام لمسح انفاق الاسرة. في المرحلة الثانية، يتم البحث عن هذه الخصائص في التعداد السكاني على مستوى المناطق الصغيرة، وتعتبر معبرة عن فقر الدخل. وتنبنى خرائط تفصيلية على اساس هذا التعادل باستخدام بيانات التعداد السكاني.</p> <p>يمكن ان تدعم هذه الخرائط المبنية على اساس فقر الدخل، بمؤشرات اخرى مكملية مكونة ببعض المؤشرات الاجتماعية او الاقتصادية البسيطة او الادلة المركبة للمناطق نفسها بحيث يصبح التقييم اكثر شمولاً ودقة.</p>
<p>7- الخرائط على اساس مؤشرات اجتماعية او اقتصادية</p>	<p>لبنان، الجزائر، الصومال، العراق،...</p>	<p>معظم البلدان تستخدم صيغا مختلفة لرسم خرائط تظهر التفاوتات المكانية في مستويات التنمية او في مستويات الفقر والحرمان. هي نوعان اساسيان: بعضها يقيم مستوى التنمية او الحرمان نسبة الى وضعية الاسرة نفسها، حيث يقاس مستوى التنمية او الحرمان في المنطقة وتصنف تبعاً لمؤشرات الاسر المقيمة فيها (مثال خرائط العراق ولبنان استناداً الى دليل احوال المعيشة). والنوع الثاني، حيث تصنف المناطق تبعاً للمؤشرات الاقليمية (الطرق، الخدمات، معدلات المنطقة).</p> <p>تستخدم مروحة متنوعة من المؤشرات والطرق: حساب دليل تنمية ريفية ودليل الفقر المحلي (الجزائر)، حساب ادلة للنمو الاقتصادي (على اساس استهلاك الطاقة الكهربائية وغيرها من المؤشرات في لبنان) او استخدام اسلوب البحث بالمشاركة لتقييم الفقر في مناطق التدخل، او استخدام مؤشرات قطاعية (الطرق، توفر المدارس...الخ).</p>

هل التعدد مبرر؟

ان اعتماد اساليب متعددة لقياس الفقر بالفعل في الدول العربية، وضمن البلد الواحد، هو الجواب العملي الذي قدمته الحياة على هذا السؤال. وهو جواب ايجابي.

ان السبب في الحاجة الى هذا لتعدد بالنسبة للمنطقة ينبع من تفاوت مستويات التطور والنمو، وتفاوت الخصائص الاجتماعية والقدرات الاقتصادية للبلدان العربية. فالدول الاعضاء في الجامعة العربية، وهي 22 بلدا تتوزع بين دول صغيرة الحجم وذات موارد كبيرة (كما قطر، الكويت، الامارات، أوليبييا)، واخرى فقيرة كبيرة او صغيرة الحجم (من السودان واليمن، الى جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا)، الى اخرى تعيش في ظروف حرب واحتلال وازمات متمادية (العراق، فلسطين، الصومال)، ومجموعة تقع في الوسط. وبناء عليه يمكن ان نتوقع ان لا تكون ملامح الفقر وخصائصه ونسبه متقاربة في هذه البلدان المختلفة، وكما دلت على ذلك نتائج تطبيق القياسات المعتمدة دوليا والتي تم عرضها في الفقرات السابقة.

ففي حين يكون اعتماد مفهوم الفقر النسبي وخط الفقر النسبي مناسباً أكثر في الدول ذات الموارد المالية والاقتصادية المرتفعة، فإن الحرمان الانساني يتخذ في دول اخرى طابعا شديدا لجهة ظروف الحياة المادية (السكن، وتوفير الخدمات الاساسية من مياه وكهرباء) او القدرات الاساسية (التعليم والرعاية الصحية). كما ان الدول تتفاوت من حيث سيطرة آليات السوق، ومن حيث دور الدولة والقطاع الخاص وفعالية المجتمع المدني. وبالتالي فإن تنوع القياسات يصبح ضروريا لاجل النقاط الجوانب الأكثر اهمية في ظاهر الفقر في مجموعات البلدان المختلفة، والتي ليست نفسها كل البلدان.

اما الجانب الثاني الذي يفسر هذه الضرورة، على مستوى البلد الواحد، فهو ناتج عن مجموعتين اساسيتين من الاسباب. الاولى تتعلق بعدم الاقتناع بنتائج قياس فقر الدخل. فهو اما يبدو اقل مما هو متوقع، او أنه يبدو سريع التغير في الزمن بوتيرة واتجاهات غير متوقعة، كما انه بشكل عام يبقى غامضا ومعقدا لجهة طريقة حسابه مما يزيد التحفظات تجاهه. اما المجموعة الثانية من الاسباب، فهي تنبع من اسباب عملية تتعلق برسم السياسات والبرامج، حيث تبرز الحاجة الى تغطية جوانب اخرى من ظروف معيشة المواطنين من اجل رسم السياسات الاجتماعية والتي لا يمكن الاقتصار فيها على الجانب المتصل بالدخل. لذلك تبرز الحاجة الى دراسة ظروف السكن، والخصائص الديموغرافية، والبطالة، والخصائص العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي، وغيرها من الامور (التي غالبا ما تدرس ايضا ضمن تقرير ملامح الفقر)، والتي تحتاج كلها الى قياسات مكملية. لذلك سوف نجد ان خارطة الفقر في المغرب على سبيل المثال، قد اعتمدت دليلين للتنمية الاجتماعية والبشرية المحليين الى جانب تصنيف المناطق حسب فقر الدخل. ولذلك نجد الاردن يخصص فصلا خاصا لتحليل تصور الفقر لدى المواطن الاردني كوسيلة للتعامل مع بعض التحفظات التي رافقت الاعلان عن خطوط الفقر المعتمدة. ولذلك قام لبنان بقياس خط فقر الدخل والفقر حسب اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة في الوقت نفسه لتغطية الابعاد المختلفة لظاهرة الفقر والمقارنة فيما بينها.

اخيرا، ثمة صعوبة عملية ناجمة عن طول الوقت المطلوب من اجل حساب خط الفقر المستند الى مسوحات موازنة الاسرة التي تتطلب عملا ميدانيا لمدة سنة على الاقل، ناهيك عن الوقت المطلوب لمعالجة البيانات وحساب النتائج، مما يجعل هذا المؤشر غير قابل للاستخدام للرصد ورسم السياسات في المدى القصير، كما ان تفصيل البيانات على مستوى التقسيمات الادارية ليس متاحا بسهولة. ان افضل وضعية ممكنة على الصعيد الوطني، هي ان يكون الفاصل الزمني بين نشر قيمة خط الفقر والفترة الزمنية التي يعبر عنها هي سنتين تقريبا. وهذه مسألة بنىوية غير قابلة للحل، إن كانت هناك طرق من اجل تحديث هذه القيم سنويا من خلال بيانات المراقبة لعينة من الاسر.

ان هذا الاتجاه الى اتباع اكثر من اسلوب قياس في الوقت نفسه، في البلد الواحد، في استثمار بيانات احصائية موحدة، هو توجه سليم وواجب التشجيع، وهو استجابة صحية وصحيحة لمواثمة قياس الفقر مع الفقر من حيث هو ظاهرة متعددة الابعاد.

وفي الفقرات التي تلي، سوف نستعرض بعض هذه الاساليب بشكل نقدي، ونسائلها من منظور فلسفي، ومنهجي، وعلمي مرتبط بالسياسات، وذلك انسجاما مع طبيعة هذه الورقة النقاشية، ومع الهدف من الورشة.

فقر الدخل مرة اخرى: نقاط القوة ونقاط الضعف

هذا الاسلوب الذي وضعه وعممه البنك الدولي هو اكثر الاساليب انتشارا. وثمة ورقة خاصة في هذه الورشة سوف تعرض لهذا الاسلوب التفصيل، ولا نجد داعي للقيام بذلك في هذه الورقة. لذلك سوف نفتصر على القيام بمساءلة نقدية له بذاته، وايضا للمبالغات التي تسود طريقة استخدامه في الممارسة العملية.

إن احدى نقاط القوى الاكثر اهمية في مفهوم فقر الدخل تتمثل في كونه يمثل بعدا هاما جدا من الابعاد المتعددة لظاهرة الفقر، وهو بعد له اهمية بذاته أولا، وله اهمية اضافية كون الدخل يعتبر وسيلة لتلبية احتياجات وتوفير قدرات اخرى. وبشكل عام فإذا كان لا بد من اختيار احد الابعاد دون غيرها لقياس الفقر، فمن الطبيعي ان يقع الاختيار على فقر الدخل بصفته البعد او القدرة التي تستطيع ان تعبر افضل من غيرها عن الابعاد الاخرى، خصوصا في ظل سيطرة علاقات السوق الرأسمالية. وليس هناك ما يفاجئ في ذلك. ولكن اذا كان ذلك يصح بنسبة كبيرة على مفهوم فقر الدخل نفسه، فإن الامر لا ينطبق بالدرجة نفسها من الاجماع على طريقة القياس، التي يمكن ان تكون محل اعتراض ونقد بصفقتها هذه (للتذكير فقط، سبق لنا ان اشرنا الى ضرورة التمييز بين الظاهرة ومفهومها، وبين المفهوم وطريقة القياس).

وفي الممارسة العملية يمكن ان نشير الى الملاحظات النقدية التالية، والتي لا تتعلق بالضرورة بالاسلوب نفسه بل بطريقة استخدامه:

1- التطبيق الاختزالي لأسلوب خط الفقر: وهو نقد موجه للممارسة اكثر مما هو موجه للأسلوب نفسه.

وابرز تجلياته هو المبالغة في التركيز على اهمية خط الفقر نفسه، الذي يصبح هو محور الاهتمام على حساب العناصر الاخرى التي يمكن ان تدخل في دراسة الفقر واحوال المعيشة والتي يمكن استخلاصها من دراسة موازنة الاسرة. والواقع ان الممارسات الراهنة لفرق البحث التابعة للبنك الدولي، تعلق اهمية اقل على خط الفقر نفسه وتعتبره واحد من الادوات فقط. وبناء عليه، تتم دراسة توزيع الدخل، والترابطات بين الفقر والسياسات الاقتصادية والمالية، وخصائص الفقراء او متلازمات الفقر، والتوزيع الجغرافي. كما ان البنك قد طور وسائل عدة للتعامل مع مسائل محددة ووفق منهجيات متنوعة، بما فيها تقييم الفقر بالمشاركة وعلى اساس تصور الفقراء انفسهم (تقرير اصوات الفقراء)، او دراسة اسباب الفقر ودينامياته على الصعيد المحلي، وادوات تقييم اثر السياسات على الفقر والوضع الاجتماعي (PSIA)، وغيرها. الا ان التطبيق في المنطقة، من قبل الاطراف الشريكة الوطنية والدولية، قد ينحو احيانا منحى اختزاليا حيث ان جل ما يراد التوصل اليه هو حساب خط الفقر ونسبة الفقراء، التي غالبا ما تكون مقرونة برغبة ضمنية او صريحة في التوصل الى نسب منخفضة، او على الاقل تشير الى ان البلد المعني هو في وضعية افضل من دولة مجاورة او افضل مما كان عليه البلد نفسه منذ سنوات، بما يؤكد نجاح السياسات الحكومية.

وفي سبيل ذلك، سوف يجري اختزال جزء كبير من البحث والعمل التحليلي في حساب خط الفقر نفسه، والذي يتحول بدوره الى موضع خلاف، فيتأخر صدوره سنوات، او يخضع لعمليات تجميل

متتالية ليخرج بصيغة مقبولة. ويشكل هذا الوضع ضغطا على البحث العلمي وعلى العملية الاحصائية نفسها. ومن الخيارات الممكنة في هذا المجال، ان يختار فريق العمل الاحتمالات التي تعطي ادنى نسب فقر، من ضمن المنهجية نفسها. ولذلك مداخل عدة، كأن يجري تحديد مستوى منخفض للسعرات الحرارية المطلوبة لحساب خط الفقر (1800 سعرة حرارية في المتوسط بدل 2200 مثلا)؛ او ان يجري اختيار فئة الدخل الادنى كفئة مرجعية لحساب معدل النفقات الغذائية الى غير الغذائية بدل المتوسط الوطني او فئة دخل التي تلي الخمس الادنى من السكان... الخ؛ او ان يجري اعتماد سلة سلع قديمة وغير محدثة، والى ما هنالك من التفاصيل التي تؤثر على النتيجة دون ان تخرج عن اسس المنهجية نفسها.

2- **الممارسة الاحصائية الاكتفائية:** وهي تتمثل في اختزال عملية قياس الفقر بالعملية الاحصائية البحث، واهمال الحد الضروري من التفاعل مع البيئة الاجتماعية ومع مصادر المعرفة والمعلومات الاخرى. ووفق هذه الممارسة، فإن الخبراء المعنيين بدراسة الفقر يختزلون في الاحصائيين والاقتصاديين الذين يقومون بعملية القياس. وتتمثل هذه الاخيرة بالدرجة الاولى بعمليات حسابية باستخدام برامج الحاسوب الملائمة ويمكن ان تتم بشكل كامل في غرفة المكتب. اما التحقق من صحة النتائج فيتم فقط بالطرق الاحصائية والتأكد من الاتساق الداخلي للمعلومات اكثر من مقارنتها بالواقع، وبمصادر المعرفة الاخرى. وقد ينتج عن ذلك بعض النتائج غير المنطقية او غير المتوقعة احيانا. الا ان ما هو اهم من ذلك، هو ان مجمل العملية تتم بإعتبارها عملية فنية بحث، معزولة على التفاعل مع العملية المجتمعية ومع عملية رسم السياسات، بل تقدم بصفتها منتج فني معلب وغريب (علبة سوداء black box)، تتحدد العلاقة معه اما علاقة قبول واما رفض لاسباب سياسية او غيرها. ان عملية تحديد الفقر ونسبه في مجتمع ما، هي عملية تتم على مرحلتين (على الاقل)، مرحلة فنية، ومرحلة "سياسية" ان صح التعبير. كما أن تحديد خط الفقر هو شأن مجتمعي وسياسي وليس اطلاقا شأنًا فنيا واحصائيا. والنقد الجوهرى الذي يوجه لهذا النوع من الممارسة، او انه يختزل المرحلتين في مرحلة واحدة، ويفترض ان انجاز العملية الاحصائية هو نقطة الوصول النهائية لتحديد خط الفقر وما يترتب عليه من تبعات، في حين ان نهاية العملية الاحصائية يفترض ان تكون نقطة البداية في العملية المجتمعية والسياسية التي يتم التوصل الى تحديد خط الفقر مع ما يعنيه ذلك من تبين لمفهوم وتعريف معين للفقر، وللموجبات المترتبة على ذلك، والسياسات. (نذكر ان القول ان الفقراء هم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يبقى تحديدا قاصرا جدا، ولا مضمون فعليا له). ان **الفنيين** يقومون بحساب خط الفقر، ولكنهم لا يحددون تعريف الفقر ومضمونه، وخط الفقر ليس هو التعبير المكتمل عما يعتبر فقرا في المجتمع. اما التقرير النهائي الذي يصدر عندما تنتج الممارسة في هذا المنحى الاختزالي، فهو يكون في حقيقة الامر حسابا لخط الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر، ومؤشر جيني احيانا، اما الباقي فهو عملية أوتوماتيكية يتم بموجبها اصدار جداول ثنائية المدخلات بالنقاطات بين نسب الفقر والخصائص الاجتماعية والمكانية المختلفة، مع تحليل وصفي او بسيط، لا أكثر.

3- **التحسينات الفنية على قياس الخط الفقر:** كما سبقت الإشارة الى ذلك، فإن حساب خط الفقر النقدي هو عملية معقدة وتتطلب الاهتمام بتفاصيل كثيرة جدا، وتحتل أكثر من خيار. وعندما يتعلق الامر بالمقارنات بين الدول، وعلى الرغم من اعتماد الاسلوب نفسه وتنفيذه من قبل الجهات الدولية نفسها، فإن الاختلاف في هذه التفاصيل والخيارات المتعددة ضمن الاسلوب الواحد، من شأنه ان يعطي نتائج مختلفة تحد من امكانية المقارنة بين الدول ما لم يجر التحقق من تطابق هذه التفاصيل بدقة، لا الاكتفاء بتشابه الخطوط العامة المشتركة للأسلوب. ويخضع هذا القياس لعملية تطوير وتحديث مستمر في ضوء التجربة، وهي تحسينات فنية لا شك في مشروعاتها بصفتها هذه (اي بصفتها تحسينات فنية)،

ولكننا نسائلها هنا منظور الجدوى الاجمالية وحدودها، ومن منظور ما تعبر عنه اتجاهات ضمنية في تعريف الفقر الذي تتبناه. وتشمل هذه التحسينات العناصر والتفاصيل التالية:

- a. الاختيار بين بيانات الدخل او الانفاق، وتحديد بنود الاستهلاك التي تدخل في حساب خط الفقر،
- b. تحديد الفئة المرجعية لحساب معدل الانفاق الغذائي الى غير الغذائي،
- c. تحديد الحد الادنى للسعرات الحرارية لحساب خط الفقر، وهل يعتمد المتوسط او السعرات حسب الجنس والعمر،
- d. ادخال المكونات الغذائية في حساب خط الفقر لا السعرات فقط،
- e. التصحيحات المطلوبة على الاسعار وقيم خط الفقر حسب التفاوت بين المناطق، وحسب معدلات التضخم عبر الزمن،
- f. تحديد مكونات سلة السلع الاساسية التي تدخل في حساب خط الفقر، وهل تعتمد السلة القديمة وما هي وتيرة تحديثها،
- g. حساب خط الفقر للأسرة المعيشية ولل فرد، واخذا بعين الاعتبار الاعمار والجنس، ومع الاخذ بعين الاعتبار الوفر الناتج عن حجم الاسرة،
- h. تفاصيل تحديد العينات ومدة التحقيق الميداني الاجمالية والفترة الزمنية المرجعية لدفاتر الانفاق، ومن يملؤها، وعددها وانواعها،
- i. كيفية التعامل مع الاجاب او التجاوب الجزئي وتصحيح البيانات... الخ.

في كل هذه المسائل هناك جهد كبير جدا يبذل من قبل الفنيين، ولكن لهذه التحسينات حدود نابعة من طبيعة القياس، كما انها كلها قد لا تكون في الاتجاه المطلوب.

ولنسلم – على سبيل المثال – ان فقر الدخل يعبر عن ما يتراوح بين 6 و 7 من عشرة من اجمالي ابعاد ظاهرة الفقر (هذا فقط على سبيل المثال بغرض التوضيح)، فإن التحسينات التي تتم على القياس تؤدي الى تحسين دقة القياس ضمن هذا الهامش. اذا مهما ادخلت من تعديلات فنية، فهي لا يمكن ان تتجاوز الحدود البنوية لما يمكن لهذا القياس ان يعبر عنه. اي انه بكلام تصويري آخر، هو تحسين في المراتب العشرية التي تتدنى عن الواحد الصحيح ليس إلا. من هنا يصبح التساؤل عن الجدوى من هذا الجهد الكبير احيانا، مقابل الفائدة الناتجة عنه مشروعا.

إلا ان الامر الاكثر اهمية يتعلق احيانا بالاتجاه الضمني الذي تدفع هذه التحسينات باتجاهه. على سبيل المثال، من الناحية الغذائية حاجة الذكر البالغ من السعرات الحرارية اكبر من الطفل او المراهق (بناتا كانت ام ولدا). ولكن بمجرد تجاوز البعد البيولوجي الغذائي ولحظ ابعاد اخرى لها علاقة بالمجتمع والسلوكيات والتشبه مع الاصحاب في المدرسة او الحي كشرط للقبول الاجتماعي، فإن الاحتياجات الاخرى – غير الغذائية والتي ينطبق عليها تعريف آدم سميث – تكون لدى الاطفال والمراهقين اكثر مما هي لدى الراشدين، ولدى النساء اكثر مما هي لدى الرجال. وبالتالي من يعطى وزنا اقل في قياس فقر الاسرة يجب ان يعطى وزنا اكبر.

من ناحية اخرى، نرى اندفاعا مبالغ فيه في قياس الفقر بالنسبة للأفراد، ليس ارتباطا بحجم الاسرة، بل انطلاقا من خلفية فردانية تتمنى لو انها تستطيع حساب خط الفقر لكل فرد من الاسرة بشكل مستقل على اساس استهلاكه الغذائي – وغير الغذائي – الفردي، ومن هنا فكرة التفاوتات داخل الاسرة التي غالبا يشار اليها عند الحديث عن تأنيث الفقر. وبالتالي فإن المثال الاعلى لهذا التحسين، يمكن ان يؤدي الى اكتشاف مفاده يمكن ان يكون ضمن الاسرة الواحد فقراء وغير فقراء. في حين انه من منظور سوسيولوجي، يمكن المدافعة عن

الفكرة التي تقول ان مفهوم الاسرة المعيشية نفسها قد يحمل بعض التشوهات في قياس الفقر، خصوصا عندما تكون الروابط العائلية قوية، وفي حالات توزع العائلة بين الريف والمدينة. ولذلك، من الناحية العلمية، سيكون اكثر دقة ان نقيس الفقر على مستوى العائلة وليس الاسرة المعيشية، وهذا اتجاه معاكس تماما للاتجاه الفردي.

اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة

تعرض ورقة اخرى مقدمة الى هذه الورشة (ورقة الدكتور مروان حوري)، بشكل موجز هذا الاسلوب وخصائصه والخطوات التي يتبعها في قياس الفقر. ويتفق هذا الاسلوب مع الاحتمال الثالث ضمن القياس المباشر الذي اقترحه أمارتيا سن، اي اسلوب المقارنة المتميزة للقدرة، والذي يقوم على مقارنة بضع قدرات محددة يجري اختيارها لتكون بؤرة الاهتمام دون النظر في اكتمال التغطية.

ومن الامثلة على هذا الاسلوب، دراسة للفقر في ساو باولو – البرازيل الذي اعتمد منهجية من هذا النوع، وأعد خارطة للفقر على اساسه. ويتميز هذا القياس بالبساطة. إن اختيار المؤشرات لم يتم على اساس احصائي، بل على اساس جملة الخبرات والمعارف المتراكمة والتي تتعرف تماما الى مظهرات الفقر في حياة الناس الفقراء انفسهم.

ويتم تحديد حالات الفقر على اساس اجوبة ثنائية (نعم، لا). ولا تتضمن هذه الطريقة البسيطة بناء دليل مركب، بل يجري جمع حالات الحرمان التي يبلغ اقصاها 11 حالة مقابلة للمتغيرات المختارة. وكلما زاد عدد الاجابات التي تشير الى الحرمان، كان الشخص المعني (او الاسرة) اكثر فقرا. (تعتمد منظمة اليونيسف حاليا اسلوبا مشابها في استثمار بيانات المسح العنقودي MICS من جل بناء دليل فقر الاطفال).

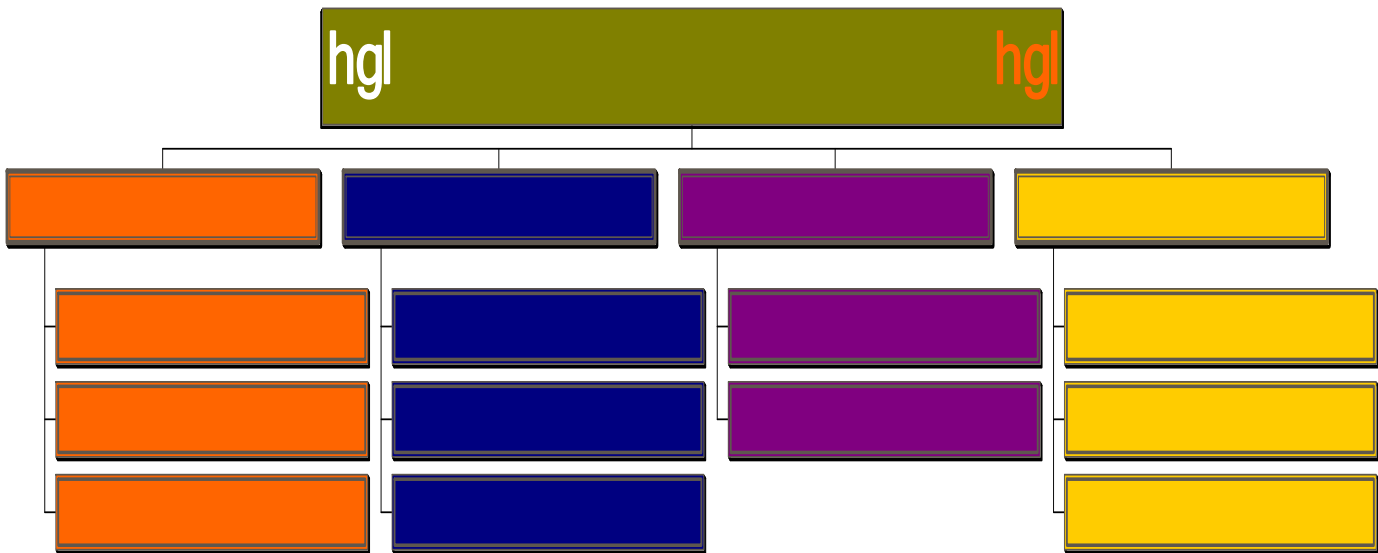
ويعرض الجدول التالي حزمة المؤشرات التي تم اختيارها لقياس الفقر:

مؤشرات خارطة الفقر في ساو باولو - البرازيل

الميدان	المؤشرات	تفصيل المؤشر	عتبة الحرمان
السكن	1. هل يسكن الشخص في منطقة ريفية؟ 2. هل يسكن الشخص في حي تنك؟ 3. هل المسكن مرتجل؟ 4. هل المسكن مكون من غرفة واحدة؟ 5. هل المسكن مكتظ؟ 6. هل منطقة السكن ملوثة؟ 7. هل تتوفر خدمات التنظيم المدني في منطقة السكن؟	عدد الافراد لكل غرفة نوم هل يتم جمع النفايات هل الطريق معبد	نعم نعم نعم نعم 3 افراد في الغرفة لا لا
التعليم	8- هل الشخص ملتحق او سبق له الالتحاق بالتعليم النظامي؟	عدد سنوات الدراسة، هل الشخص ملتحق بالمدرسة او الروضة،	متوسط سنوات الدراسة في المدينة لكل فئة عمرية
العمل	1. هل الشخص يعمل؟ 2. هل العمل هو في الخدمة المنزلية لقاء اجر؟	هل يعمل رب الاسرة؟ هل يعمل رب الاسرة في الخدمة المنزلية لقاء اجر؟	رب الاسرة لا يعمل، رب الاسرة يعمل في الخدمة المنزلية،
الدخل	11- هل يتوفر للشخص الحد الأدنى من الاستهلاك للمعيشة؟	متوسط دخل الفرد في الاسرة	متوسط الدخل اقل من متوط العشرية الثانية من الدخل الاسري في المدنية (137 ريال)

اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة في لبنان والعراق

اعتمدت طريقة الحاجات الاساسية لأول مرة في لبنان عام 1998، ولكنه كان اكثر تطورا من نموذج ساو باولو البسيط. ان عدد المؤشرات في المثال اللبناني لعام 1998، كان 11 مؤشرا مشابهة من حيث طبيعتها لمؤشرات ساو باولو (وهي المعروضة في الرسم ادناه).



لكن النموذج اللبناني يختلف في النقاط التالية:

- 1- بدل الجواب الثنائي (نعم، لا) الذي يتم على اساسه تحديد من هو فقير ومن غير فقير في مثال ساوباولو، تم وضع نظام علامات يتراوح بين صفر واثنان من اجل تقييم كافة مستويات المعيشة.
- 2- تم بناء دليل فرعي مركب من المؤشرات المختارة لكل ميدان، ودليل عام يتم على اساسه تقييم مستوى معيشة الافراد والاسر.
- 3- سمح هذا النظام بتحديد خمس فئات احوال معيشة، والتميز من ضمنها من هم تحت عتبة معينة (هي مقابل خط الفقر)، ومن هم فوق هذه العتبة.

استخدم هذا الاسلوب في تقييم نسب الفقر البشري في لبنان (المحسوبة وفق دليل احوال المعيشة هذا)، وتمت دراسة خصائص الفقراء وتوزعهم الجغرافي (خارطة احوال المعيشة)، واعتمد من قبل الجهات الرسمية والدولية وغير الحكومية في تحديد اولويات التدخل المناطقي ورسم السياسات الاجتماعية.

و عام 2006 مثلت خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق تطويرا اضافيا لهذا الاسلوب. فقد بلغ عدد المؤشرات المعتمدة لبناء دليل مستوى المعيشة 42 مؤشرا. وتضمن الدليل العراقي اضافتين اخريين:

- احتوى على مؤشرات ذاتية، اذ تضمن بناء الدليل اسئلة تتعلق برضا المواطنين عن وضعهم او عن بعض الخدمات، وادمج مؤشر الرضا بشكل عادي في دليل مستوى المعيشة الى جانب المؤشرات الموضوعية.
- تضمن دليل مستوى المعيشة في العراق مؤشرا يتعلق بتوفر الموارد المالية ويؤشر الى القدرة على امتصاص صدمات محدودة (امكانية الحصول على مبلغ معين).

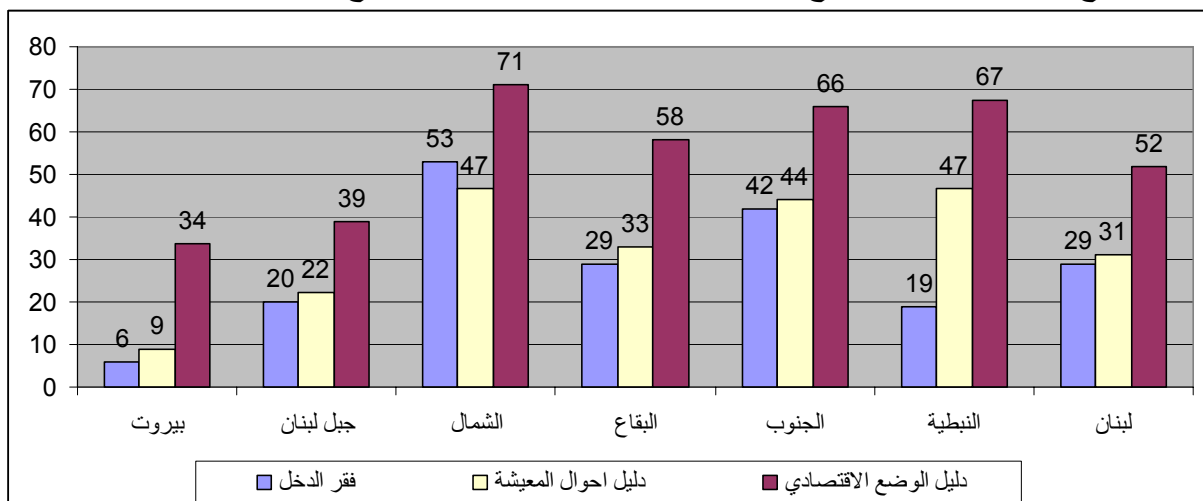
ويعرض الجدول ادناه مؤشرات ميدان وضع الاسرة الاقتصادي وفيه مؤشر ذاتي ومؤشر القدرة على توفير مبلغ معين.

مؤشرات وضع الاسرة الاقتصادي في دليل مستوى المعيشة – العراق.

سادسا: وضع الاسرة الاقتصادي	
1. متوسط دخل الفرد 2004	منخفض جدا (الخميس الأدنى) أو منخفض (ثاني أدنى خميس)
2. إمكانية الحصول على 100 ألف دينار خلال أسبوع	ربما ولكن أشك أو لا... غير ممكن
3. مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل	غير راض إلى حد ما أو غير راض مطلقا
4. وضع حالة العمل لأفراد الأسرة	فقد الأمل في الحصول على عمل أو عاطل عن العمل أو معارضة الأهل أو الزوج أو عوائق اجتماعية أو بسبب إحتياجات خاصة أو معاق أو مريض
5. معدل الإعالة (حجم الأسرة مقبوما على عدد العاملين)	أكثر من 5
6. عدد السلع المعمرة (من مجموع 16 سلعة)	7 أو أقل
7. ملكية الأصول (المسكن، سيارة، دخول ملكية)	لا تملك الأسرة أي من الأصول
8. عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها (من مجموع 6: منزل دافئ شتاء، منزل بارد صيفا، قضاء أسبوع أجازة خارج المنزل، تغيير الأثاث، شراء ثياب، أكل لحم أو سمك)	2 أو أقل
9. تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي الإجمالي	نحن من بين الفقراء في العراق

وفي فترة لاحقة (عام 2007)، تم في لبنان استخدام هذا الاسلوب لمقارنة احوال المعيشة بين 1995 و2004. ثم تم بناء دليل احوال معيشة جديد من 17 مؤشرا، من ضمنهم مؤشر عن الدخل (متوسط دخل الاسرة.... وتم تحديد العتبة بـ 5000 ليرة لبنانية، اي ما يوازيدولار اميركي....) لقياس احوال المعيشة في لبنان على اساس بيانات المسح المتعدد الاهداف (2004) وهو المسح نفسه الذي استخدم لقياس خط فقر الدخل. واعطت مقارنة نتائج الاسلوبين اوجه تشابه واختلاف.

مقارنة نتائج قياس فقر الدخل ونتائج قياس احوال المعيشة على بيانات المسح المتعدد الاهداف - 2004



وقد اعطى قياس فقر الدخل نتائج اقل من دليل الوضع الاقتصادي للأسرة (الذي يفترض ان يكون الاقرب الى فقر الدخل)، وكان اقرب الى دليل احوال المعيشة الاجمالي. ومن حيث الصورة المفترضة والمعروفة عن

الوضع في لبنان، فإن فقر الدخل أكثر أهمية من الفقر البشري، وبالتالي فإن النتائج غير متوافقة تماما مع الصورة الشائعة.

من ناحية أخرى، فإن النتائج بينت تشابها بين القياسين من حيث تحديد خصائص الفقراء، حيث أن ملامح الفقراء حسب الأسلوبين كانت متشابهة إلى حد بعيد، وبدا هناك بضع الاختلاف الجزئي في تقييم الفقر في المحافظات، إضافة إلى أن اختلاف في تقييم تطور الفقر خلال العقد السابق. ولم يجر تدقيق أو مقارنة مفصلة للنتائج بحيث نستطيع تقديم جواب على التشابه والاختلافات، التي نعرضها هنا بشكل وقائي، دون تحميل ذلك أية أحكام. وإنما تشير هذه التجربة – غير المكتملة – على الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تتحصل من خلال تطبيق أكثر من أسلوب قياس على قاعدة بيانات واحدة. وهو ما سيؤدي بالتأكيد إلى تحليل لظاهرة الفقر أكثر دقة واكتمالا، وأكثر جدوى.

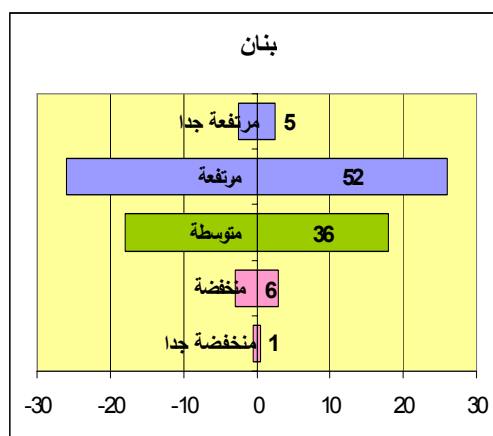
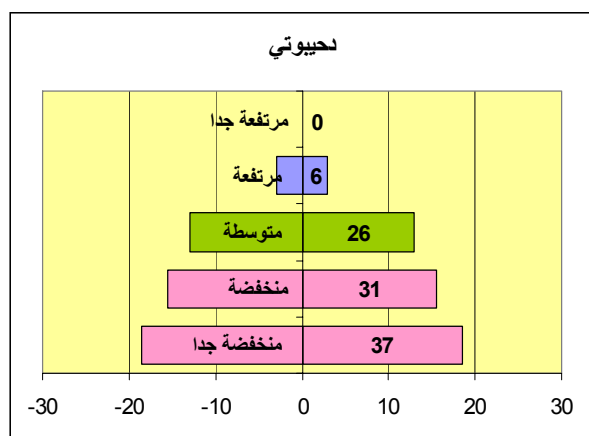
استخدام أسلوب الحاجات الأساسية اقليميا

أما حاليا، فإن دراسة اقليمية مقارنة باستخدام الأسلوب نفسه هي في مراحلها الأخيرة، إذ أن تقريرا مشتركا صادرا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية – المشروع العربي لصحة الأسرة (بابفام) هو في مرحلة الطباعة.

وتستند الدراسة إلى بيانات مسح صحة الأسرة العربية – بابفام، في سبعة دول عربية هي المغرب، الجزائر، تونس، جيبوتي، سوريا، لبنان، واليمن، والفترة المرجعية هي 2001-2004. ودليل مستوى المعيشة المستخدم في هذه الدراسة يضم 17 مؤشرا (معروضة في الجدول أدناه). ونسب الحرمان التي تم التوصل إليها هذه الدراسة كانت أكثر ارتفاعا بشكل محسوس في معظم البلدان. وهذا مسألة تثير الاهتمام وتتطلب مراجعة الخبراء الوطنيين لدلالة قياسات الفقر المختلفة.

وإذا كنا لا نستطيع ذكر النتائج بالتفصيل هنا لعدم صدورها بعد، إلا أن الدراسة بينت أن نسب الفقر المحسوبة على أساس دليل مستوى المعيشة في البلدان السبعة أعطى عموما نسب فقر أعلى من النسب المعروفة والمنشورة عن فقر الدخل. كما أن النتائج بدت أقرب إلى نسب الفقر البشري كما هي محسوبة استنادا إلى دليل الفقر البشري. كما مكن هذا القياس رسم صورة ما يمكن اعتباره المورفولوجيا الاجتماعية العامة لمستويات المعيشة في البلدان السبعة، نظرا لأنه كما سبق الإشارة إلى ذلك، يسمح بتصنيف الأسر حسب خمس مستويات معيشة.

(أدناه، نموذج عن "المورفولوجيا الاجتماعية"، وعرض لمؤشرات دليل مستوى المعيشة في الدراسة الإقليمية).



دليل مستوى المعيشة ومؤشراته، في دراسة مسح صحة الاسرة العربية.

الميدان أو المؤشر	حالة الحرمان
ميدان التعليم	
1. مؤشر متابعة الدراسة	العمر 6-12 سنة ولا يتابع الدراسة ولم ينه مرحلة الدراسة الابتدائية أو العمر 13-15 ولا يتابع الدراسة أو يتابعها ولكن في مرحلة تعليمية أدنى من التي تتناسب مع عمره
2. مؤشر المرحلة التعليمية للبالغين	عدم إكمال المرحلة الابتدائية للأفراد بعمر 15-24 سنة وعدم الإلمام بالقراءة أو بالقراءة والكتابة للأفراد بعمر 25 سنة فأكثر
ميدان الصحة	
1. مؤشر الأمراض المزمنة	10% أو أكثر من أفراد الأسرة يعانون من أمراض مزمنة
2. مؤشر سوء تغذية للأطفال (الوزن إلى العمر) (الوزن ½)	نقص وزن (نسبة إلى العمر) شديد أو متوسط أو زيادة وزن (نسبة إلى العمر) شديد أو متوسط
3. مؤشر التقزم أو الطول المفرط (الطول إلى العمر) (الوزن ½)	نقص طول (نسبة إلى العمر) شديد أو متوسط أو زيادة طول (نسبة إلى العمر) شديد أو متوسط
4. مؤشر الاستشارة حول الرعاية الصحية أثناء آخر حمل (الوزن ½)	الذي قام بتأمين الرعاية الصحية للأم آخرون أو لا أحد
5. مؤشر مكان الولادة (الوزن ½)	خارج مركز صحي أو مستشفى
ميدان المسكن	
1. مؤشر حصة الفرد من الغرف	حصة الفرد أقل من 0.3 غرفة
2. مؤشر توفر مرحاض للمسكن	غير متوفر أو متوفر خارج المسكن
ميدان مستلزمات المسكن	
1. مؤشر المصدر الرئيسي لمياه الشرب	ليس شبكة عامة ولا ماء قناتي أو ماء عبوات
2. مؤشر المصدر الرئيسي للإضاءة (الوزن ½)	ليس كهرباء
3. مؤشر نوع وقود الطبخ (الوزن ½)	ليس غاز أو كهرباء
4. مؤشر وسيلة التخلص من النفايات	لا ترمى في أماكن خاصة ولا تجمع من قبل عمال النفايات
ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة	
1. مؤشر الإعالة (الإقتصادية للأسرة)	لا يوجد فرد يعمل في الأسرة أو واحد أو أقل من كل 5 من أفرادها يعمل
2. مؤشر وضع حالة العمل لأفراد الأسرة	يطبق على أفراد الأسرة بعمر 18 سنة فأكثر. وبموجبه يعتبر الفرد الذي لا يعمل لأسباب خارجه عن إرادته محروما
3. مؤشر ملكية الأجهزة (الوزن ½)	لدى الأسرة 3 من 10 أنواع من الأجهزة المنزلية أو السمعية البصرية
4. مؤشر ملكية الأصول (الوزن ½)	لا تملك سيارة خاصة ولا مسكن

اسئلة برسم اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة

يبين العرض السابق، ان الاسلوب المقترح يتمتع بدرجة عالية من المرونة وهو قابل للإستخدام بشكل مشابه لخط الفقر النقدي. ولكنه وكأي اسلوب، يواجه اسئلة كثيرة اذ ان كل عمل علمي نسبي بالضرورة. وليس في ذلك ما ينتقص من قيمته، لا بل ان ادراك المحدثات التي تقيد القيمة العلمية والعملية لكل بحث او دراسة، هو من ضرورات البحث العلمي نفسه. من هنا فإن احد الاهداف المعرفية يتمثل في استكشاف الحدود المعرفية لمنهجية الحاجات الاساسية غير المشبعة، خصوصا عندما يجري تطبيقها على اكثر من بلد واحد.

ان جملة من المحدثات والقيود المتعلقة بالمنهجية نفسها، والمتعلقة بالبيانات المتاحة من شأنها ان تؤثر على دقة النتائج، واكثرها اهمية ما يلي:

1- المنهجية نفسها لا تزال في طور التجربة. اذا ليس هناك تصميم جاهز او شبه جاهز للمؤشرات التي يجب ادخالها في بناء دليل مستوى المعيشة، ولا هناك تحديد مسبق للعتبات المختلفة ولنظام العلامات. ان الخطوات التي يجب اتباعها في بناء الدليل معروفة، وكذلك المبادئ العامة للطريقة المعتمدة وذلك استنادا الى بعض الاسس النظرية المعروفة عالميا، واستنادا الى تجربة تطبيقية. ولذلك، هناك قدر كبير من الاجتهاد اثناء التطبيق العملي، وكذلك هناك احتمال انزلاق نحو الذاتية والتأثر بالاحكام المسبقة.

2- في التجارب التي اعتمدت هذا الاسلوب، تم تطبيقه على مسوحات كان قد تمت بالفعل، ولم يتصمم خصيصا من اجل قياس الفقر. وبقدر ما يشير هذا المرونة في اختيار المؤشرات المتاحة، فإنه في المقابل يشكل محدات على اختيار المتغيرات الأكثر تعبيرات والتي قد لا تكون متاحة في المسوحات المنفذة.

3- مسألة اختيار المتغيرات يمكن ان تتم بطرق متعددة، وهي تمت بالدرجة الاولى استنادا الى المتغيرات المتاحة من المسوحات المنفذة، وعلى اساس التشاور بين فريق الخبراء المتعدد الاختصاصات، وكذلك استنادا الى بعض المعايير العالمية (مؤشرات الالفية على سبيل المثال، او أدلة التنمية البشرية، او ما هو معروف من دراسات اخرى عن متلازمات الفقر). مع ذلك يجب مناقشة امكانية الجمع بين الاساليب الاحصائية والاساليب المعيارية في اختيار المتغيرات، دون تعقيد كبير.

4- الامر نفسه ينطبق على العتبات التي تحدد خط الفقر او الحرمان. وهي ايضا يجب تحصينها من الذاتية. ولا يتقصر ذلك حصرا على استعمال الوسائل الاحصائية.

5- ان الدراسة الاقليمية تشمل سبعة بلدان متفاوتة من حيث الخصائص ومستويات التنمية ونمط الحياة والاقتصاد والتنظيم السياسي. وهذه ما يطرح اشكالية اعتماد مقياس مطلق او نسبي في قياس الحرمان. فإذا اعتمد مقياس نسبي، فإن النتائج ستكون أكثر تعبيراً عن الخصائص الوطنية، وأكثر صلاحية لتوجيه السياسات الوطنية، في حين ان صلاحيته للمقارنة بين البلدان تكون محدودة. وفي حال اعتمد مقياس مطلق، فإنه يكون أكثر صلاحية للمقارنة بين الدول، ولكن صلاحيته على الصعيد الوطني تضعف اذا كانت العتبات مرتفعة او منخفضة نسبة الى وضع البلد المعني. في الدراسة الاقليمية، اعطى فريق العمل الاولوية للمقارنة بين البلدان، فاعتمد مقياسا موحدا "مطلقا" لقياس الحرمان في كل البلدان، وهذا هو احد الاهداف المعرفية لهذه الدراسة، الذي سبقت الاشارة اليه، وهو اختبار فعالية هذه المنهجية في المقارنات بين الدول.

6- اخيرا، تطرح هذه المنهجية مسائل ذات صلة ايضا بالمقاربة الفلسفية ان صح التعبير. فما هو الذي يجب ان يعتبر اساسيات تدخل في تعريف الفقر وفي القياس، وهل هناك من نظم مرجعية موحدة. من ناحية اخرى، تناقش فريق العمل في احتمالات عدة، منها على سبيل المثال التمييز بين اربعة فئات من المؤشرات:

- مؤشرات الحاجات الاساسية (خدمات مرافق عامة، سكن...الخ)،
- مؤشرات القدرات البشرية (تعليم، مهارات، صحة...الخ)؛
- مؤشرات الدخل والنشاط الاقتصادية (العمل، الدخل، ملكية الاصول...الخ)،
- مؤشرات الحقوق غير المادية (المشاركة، المساواة امام العدالة...الخ).

بالطبع هذه محاولات غير ناجزة بعد، ولكن الاشارة اليها هو فقط من باب الدلالة على المساحات الواسعة للنقاش التي يجب ان تطلق في موضوع الفقر.

خلاصة

لا نرغب بالتوسع اكثر من ذلك. اما الخلاصة الوحيدة التي نوردتها فهي انه لا جواب وحيد لمسألة تعريف الفقر وقياسه. الا ان الاقتصار على مفهوم واحد وقياس واحد، هو عموما فقر الدخل، قد بات يولد من المشكلات وي طرح من الاسئلة اكثر مما يقدم من اجوبة. لذلك فإن توصيتها الوحيدة هي ان لا يجري التعامل مع تعريف الفقر وقياسه بصفته عملية فنية، وان يجري اعتماد اساليب متنوعة من اجل النقاط الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة، ومن اجل تلبية الحاجة الى رسم سياسات اجتماعية واقتصادية ناجعة لمواجهة الفقر.

اخيرا، ما هذه الا ورقة للنقاش، ولا نفع منها ان لم تثر بعض الاعتراض والكثير من المناقشة.

المراجع

- 1- خطوط الفقر ونسبة الفقراء في لبنان التسعينات، اديب نعمه، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان 1999.
- 2- الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية 2007: منظور شبابي. الامم المتحدة، جامعة الدول العربية. 2007.
- 3- خارطة احوال المعيشة في لبنان. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الامم المتحدة الانمائي. الطبعة الاولى بيروت 1998.
- 4- تطور خارطة احوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و 2004. مقارنة مع نتائج خارطة احوال المعيشة في لبنان، 1998. بيروت 2007.
- 5- خارطة الفقر البشري و احوال المعيشة في لبنان 2004. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مشروع بناء القدرات للحد من الفقر. بيروت 2009.
- 6- خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق. دراسة في ثلاثة اجزاء، 2006. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيات المعلومات – برنامج الامم المتحدة الانمائي. بغداد 2006.
- 7- الفقر والحرمان في بعض الدول العربية، دراسة مقارنة لسبع دول عربية استنادا الى نتائج مسوحات صحة الاسرة العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، جامعة الدول العربية (تحت الطبع).
- 8- تقرير التنمية البشرية العالمي لعامي 2006، و 2007/2008. برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك.
- 9- تقارير وطنية ودولية عن الفقر في البلدان العربية.
- 10 – تقارير الالفية الوطنية للبلدان العربية.

11-Poverty Measurement Methods, An Overview. Julio Boltvinik (no date)

12 - Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. Ministry of Social Affairs, UNDP. Beirut 2009.

13- The New Global Poverty Estimates –Digging Deeper into a Hole by Sanjay G. Reddy, Barnard College and School of International and Public Affairs, Columbia University. IPC one pager num. 65, Sept. 2008.

14- Global Poverty Reassessed: A Reply to Reddy. by Martin Ravallion, Director of the Development Research Group, the World Bank IPC one pager num. 66, Sept. 2008.

15- Deprivation in the São Paulo Districts: Evidence from 2000. Conchita D'Ambrosio, Università di Milano-Bicocca, Italy and DIW Berlin, Germany

Rute Imanishi Rodrigues, Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada (IPEA), Brazil. IPC conference: Brasilia, Brazil – 29-31 August 2005,